

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: الاقتصاد الدولي
تخصص: الاقتصاد الدولي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم الاقتصاد الدولي
رقم:

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير
إعداد الطالبتين:
حنان العمرابي
سمية زموري

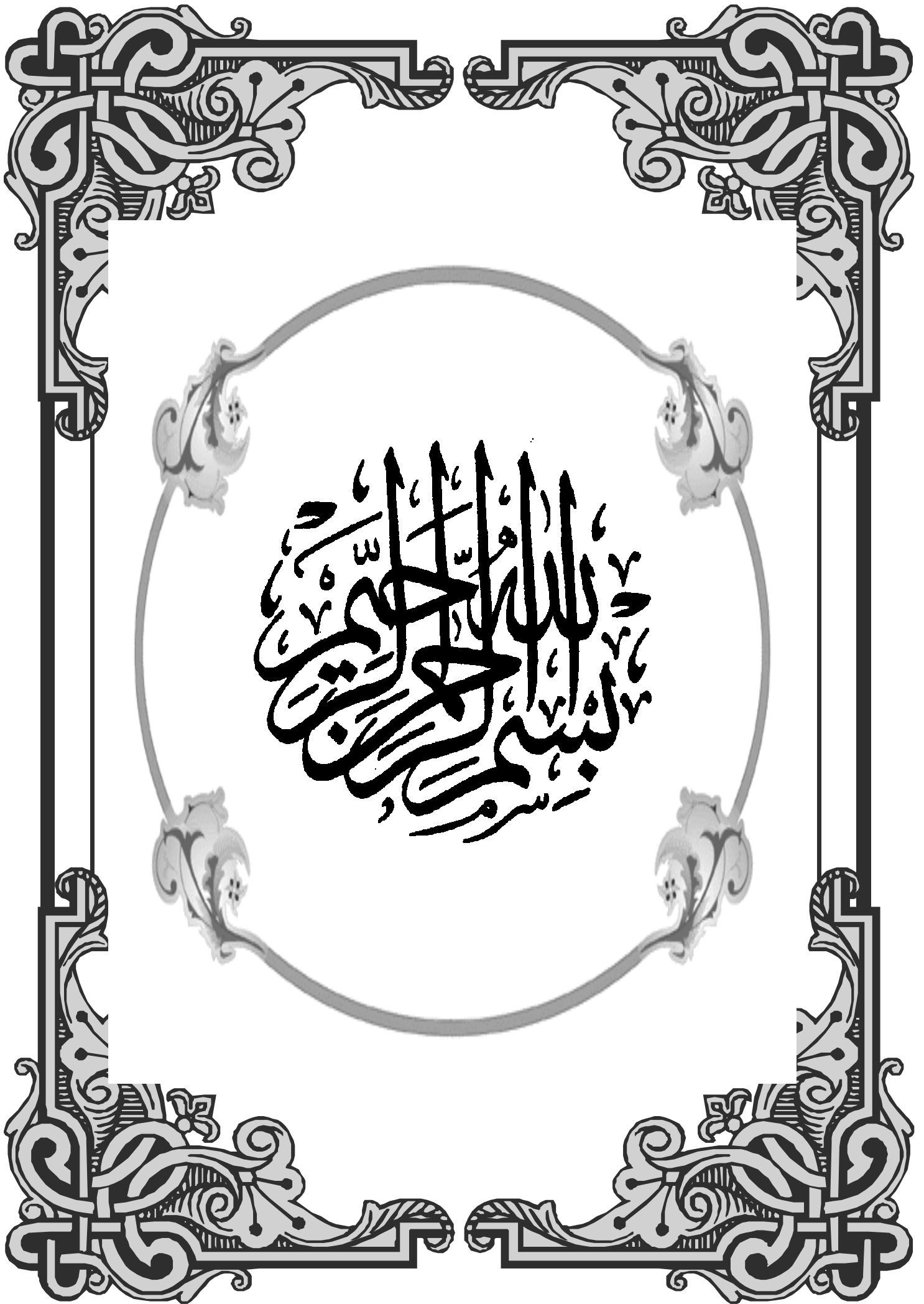
بعنوان:

قابلية تحويل الدينار الجزائري وأثره على توازن ميزان المدفوعات (1962-2020)

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

رئيسا	جامعة المسيلة	الرتبة:
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	الرتبة: أستاذ محاضر (أ)
ممتحنا	جامعة المسيلة	الرتبة:

السنة الجامعية: 2019-2020.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ

** شكر وتقدير **

نقدم بأكاليد من أهانج الشكر والعرفان تشدها خفقات قلوبنا وجمعها
باقته من النكريم والتقدير للأسناذ المشرف الفاضل:
الأسناذ: بن عبد الرحمان إلياس
والشكر موصول لكل طاقم أساتذة قسم العلوم الاقتصادية
والى كل من ساعدنا فى إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة
الطيبة.

** إهداء **

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برويتك إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة عليه الصلاة والسلام إلى الذي علمني الأخلاق والأدب والشرف، وغرس في بذرة الثقة وغمرني بعطفه وحنانه، فمحنني القوة والعزيمة افتخر به معلما

أبي الغالي

إلى من يهتف قلبي باسمها وينبض بحبها فسقت روحي بحنانها حتى ارتويت بعطفها، ريحانة قلبي ونور فؤادي

أمي الغالية

إلى الجميل الاتيسندي في الحياة.....مصدر الثقة والصبر
زوجي الوفي صلاح الدين

إلى من شاركتني أحلى أوقات الصبي، مرآة نصحي وتقييمي... شعلة النور بجانبني
أختي توأم روحي إيمان

إلى من قاسمتني دفيء وحياة الجامعة ومشاركتي في بحث المذكرة
المشاعبة المحبوبة حنان

سميت

** إهداء **

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين....

أهدي عملي هذا إلى الذي قال عز وجل فيهما:

(وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

إلى من أنار لي درب الحياة وتحمل عناء الزمن وقسوته من أجل
سعادتي، إلى من أحمل اسمه بكي فخر، أنت ظهري في زمن ليس فيه
غالي ولا عزيز سواك ... إلى أثن ثروة في الوجود ... إلى القلب الكبير

والذي العزيز حفظه الله (دادي)

إلى من أروضعتني الحب والحنان ... من ربتي وأنارت دربي وأعانتني

بالصلوات والدعوات ... إلى من قدسها الرحمان ووضع تحت قدميها

الجنان ... إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة

(ماما)

إلى الذي وجودهم إلى جانبي يعني الأمان، إلى أملى ومصدر قوتي

وتفائلي إخوتي خالد، حسين.

إلى كل من ساعدني وناصرني ولو بالكلمة الطيبة من قريب أو بعيد

عذرا لمن ضمه صدري ونسيه قلبي

لكل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

حنان

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	شكر وعرهان
	الإهداء
	الفهرس
أ	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وميزان المدفوعات	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: الخلفية التاريخية لتطور النظام النقدي العالمي
08	المطلب الأول: مرحلة نظام الذهب خلال فترة 1870-1940
09	المطلب الثاني: نظام بريتون وودز ومرحلة الفوضى العالمية خلال فترة 1945-1973
12	المطلب الثالث: محاولات إصلاح النظام النقدي الدولي وتجربة الاتحاد النقدي الأوربي
16	المبحث الثاني: عموميات حول سعر الصرف
16	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف
16	المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف
17	المطلب الثالث: ماهية سوق الصرف
19	المبحث الثالث: الأسس النظرية لميزان المدفوعات
19	المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات
20	المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات
21	المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات
23	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدينار الجزائري وحتمية التنوع الاقتصادي	
25	تمهيد
26	المبحث الأول: الدينار الجزائري وأساسيات التحويل
26	المطلب الأول: نشأة وتطور الدينار الجزائري
27	المطلب الثاني: تطور مفهوم التحويل (تعريف، تصنيفات)
29	المطلب الثالث: الانتقال من التحويل الجزئي إلى التحويل الكلي (شروطه، إيجابياته وسلبياته)
36	المبحث الثاني: التنوع الاقتصادي وبعض التجارب الدولية
36	المطلب الأول: تعريف التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية
37	المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي
38	المطلب الثالث: تجارب دولية في مجال استراتيجية التنوع الاقتصادي

40	المبحث الثالث: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر
40	المطلب الأول: نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر
43	لمطلب الثاني: تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر
47	لمطلب الثالث: الخيارات الاستراتيجية لتنوع الاقتصاد الجزائري
50	خلاصة الفصل
52	الخاتمة
	قائمة المصادر والمراجع
	الملخص

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
13	بنود اتفاقية جمايكا	01
14	اهم الإصلاحات في النظام النقدي الدولي	02
41	نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة 2001-2015	03

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
15	نظام الثعبان النقدي	01
32	الحركة المثالية لرؤوس الأموال	02
42	معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي حسب القطاعات خلال الفترة (2001-2015)	03
44	تطور مؤشر تنوع وتركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)	04
45	تطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي	05
46	تطور نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية من إجمالي الإيرادات.	06

مقدمة

المقدمة:

لقد عرف نظام سعر صرف الدينار الجزائري عدة تغيرات وتطورات فقد شهد استقرار كبير في اطار المنظومة الاقتصادية الجزائرية في مرحلة التسيير المركزي للاقتصاد واتباع مراقبة الصرف وذلك في اطار ثبات سعر صرف الدينار، وبعد انهيار نظام بريتون وودز سنة 1971 عرف نظام سعر صرف الدينار أشكالاً مختلفة من أنظمة الصرف (نظام الربط بسلة من العملات 1974-1986، نظام التسيير الديناميكي 1987-1991، نظام سعر الصرف المرن بعد 1994)

واجهت الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث عدة أشكال، خاصة تأثر اقتصادها عام 1986، وذلك بتزامن أزمنتها: انخفاض أسعار المحروقات التي تعتبر مصدر شبه الوحيد للدخول إلى العملة الصعبة، وكذا تذبذب قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمية، ومن هذا المنطلق اعتمدت الجزائر برامج للإصلاحات الاقتصادية مبنية على استراتيجية جديدة تساعد على الانتقال إلى نظام التعويم المدار، الأمر الذي دفعها إلى الاعتماد على مخطط للتعديل الهيكلي لاقتصادها وهذا تحت إشراف صندوق النقد الدولي، والذي يرمي إلى تصحيح الاختلالات في تسيير اقتصادها وهذا عبر تحقيق الاستقرار بمختلف مؤشرات اقتصادها الكلي، ومن بين الإجراءات التي ركزت عليها هي إعادة النظر في سياسة سعر الصرف وذلك من خلال تطبيق جملة من التخفيضات قصد العودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية، وكذا التخلي التدريجي عن الرقابة على الصرف التي أثبتت عدم فعاليتها.

تبنّت الجزائر شكل من أشكال التعويم لعملة المحلية، وذلك باتباع سعر الصرف المرن المدار بداية من عام 1996، والهدف منه الوصول إلى التعويم الحر في السنوات اللاحقة، الذي يعتبر قرار في غاية الأهمية، بل هذا قصد إحداث تغير في وجهة سلوك العديد من المتغيرات الاقتصادية إلى الاتجاه المرغوب تماشياً مع الإصلاحات والأهداف الاقتصادية قصد اللحاق بالركب العالمي.

أولاً: إشكالية الدراسة:

هل قابلية تحويل الدينار في الوضعية الاقتصادية التي تعرفها الجزائر سينعكس إيجاباً على توازن ميزان المدفوعات.

الأسئلة الفرعية:

- هل اتخاذ قرار التعويم هو الحل المناسب أمام السلطات الجزائرية للخروج من اللازمة الحالية والنهوض بالاقتصاد الوطني؟

- هل يستطيع التنويع بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع؟

ثانيا: الفرضيات:

- عدم استطاعة الدولة الجزائرية تطبيق نظام التعويم وخاصة ان احتياطي الصرف من العملة الصعبة لا يشجع على ذلك.
- اللجوء إلى التنويع الاقتصادي وتخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، حتى يصبح الاقتصاد قوي وائل تعرضا للصدمات الخارجية.

ثالثا: مبررات اختيار الدراسة:

- توجد مجموعة من المبررات والدوافع لاختيارات الموضوع نذكر منه:
- الرغبة في دراسة البحث في هذا الموضوع.
 - يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الحيوية والمهمة خاصة في الحالة التي تعيشها الجزائر.
 - محاولة إثراء المكتبة الجامعية ببحث في هذا الموضوع الهام، وفتح المجال أمام البحوث المستقبلية للتعلم في هذا الميدان.

رابعا: أهمية الدراسة:

- تتجلى أهمية الدراسة انطلاقا من المكانة التي تحتلها القضايا النقدية الدولية في الاقتصاديات المعاصرة في ظل التحول الكبير نحو أنظمة الصرف المرنة، والآثار التي تخلقها التغيرات التي تشهدها أسعار الصرف على الاقتصاد.
- معرفة ما إذا كان لدرجة قابلية تحويل الدينار الجزائري أثر على توازن ميزان المدفوعات.
- معرفة أثر تحرير الدينار الجزائري على مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

خامسا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تحليل وتقييم الجهود المبذولة.
- إظهار مراحل تطور النظام النقدي العالمي وكيفية التخلي عن قاعدة الذهب.
- تحديد المفاهيم الخاصة بسعر الصرف وميزان المدفوعات.
- الوصف الدقيق لموضوع الدراسة من مختلف جوانبه.

سادسا: المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكالية وبغية اختيار الفرضيات، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي بالاستعانة على الدراسات والوثائق والإحصائيات المختلفة، بهدف الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع إضافة إلى إسقاطها على الجزائر للوصول إلى تقييم مدى قابلية تحويل الدينار وتأثيره على توازن ميزان المدفوعات.

سابعا: موقع البحث من الدراسات السابقة:

-دراسة بن حمود فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، دون سنة النشر. عالجت هذه الدراسة إشكالية أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر. عالجت الباحثة الإشكالية من خلال بابين، تناول الباب الأول إشكالية الصرف بين الأنظمة النقدية والتنمية وتطرقت الباحثة فيه إلى: سعر الصرف بين النقد والتنمية، نظريات النقد بين النمو والتنمية ومخاطر الصرف بين التغطية والتخفيض، أما الباب الثاني فتناول سعر الصرف وأثره على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال التطرق إلى سعر الصرف وعلاقته بالتوازنات النقدية إسقاط ذلك على حالة الجزائر.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تتعامل الدول العربية والمصدرة للنفط في أسواق عالمية لا تملك القدرة على تحديد أسعار صادراتها ولا وارداتها مما يعرضها لمخاطر التقلبات الاقتصادية والمالية لتجد نفسها أمام معادلة غير متكافئة إذ تتبع صادراتها بأسعار منخفضة وتستهلك وارداتها بأسعار مرتفعة.
- تسبب تغيرات أسعار الصرف عدة آثار على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال اختلال عدد من المؤشرات الكلية واختلال ميزان المدفوعات والموازنة العامة.
- يشكل الاعتماد على الصادرات من المحروقات والتبعية الغذائية مصدران لضعف الاقتصاد الجزائري وخاصة في ظل تقلبات أسعار الصرف.
- لا توجد أي علاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا بسبب ضآلة حصيلة الصادرات غير النفطية في الجزائر.

- حتى بعد إتباع سياسة تنمية الصادرات لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب النسب المرجوة.

Messer Moncef ; la convertibilité totale du dinar algérien est- elle possible et souhaitable ? Revue des sciences économiques de gestion et de commerce.

N°27 vol 2- 2013

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إشكالية التحويل الكلي للدينار الجزائري في إطار تحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، حيث لاحظ الباحث ان هذه الإشكالية ليست في سجلات الإصلاحات المالية والنقدية للحكومة الجزائرية رغم ما يفرضه واقع مختلف الأعوان الاقتصاديين، وتوصل الباحث إلى انه لا إعادة التقييم ولا التحويل الكلي يمكنه معالجة التسعير في سوق الصرف لان الإشكالية التي يجب معالجتها هي كيفية تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد قائم على خلق الثروات وتنويع الصادرات.

- مراكش حيا، إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودورها في الحد من اللجوء إلى سوق الموازية، دراسة حالة تركيا وبعض الدول العربية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

يهدف هذا البحث إلى دراسة اثر قابلية تحويل الدينار الجزائري في الحد من اللجوء إلى السوق الموازي ومن ثم القضاء عليها، حيث تم الاعتماد على منهج الوصف والتحليل في سبيل التشخيص السليم والوصف الدقيق لموضوع الدراسة من مختلف جوانبه بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة فيما يتعلق بدراسة حالة تركيا وتونس والمغرب، واستعراض مدى قدرة هاته الدول على مواجهة إشكالية تحويل عملاتها في ظل التقلبات التي مرت بها تحت ضغط الأزمات التي شهدتها اقتصاداتها في الفترة الممتدة من الستينات إلى يومنا هذا ومن ثم إمكانية استفادة الجزائر من النتائج الإيجابية التي توصلت إليها.

ثامنا: حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- الإطار المكاني: الجزائر

- الإطار الزمني: تتمثل في الفترة (1962- 2020)

تاسعا: صعوبات الدراسة:

تتمثل في قصر فترة البحث في الموضوع مما لا يسمح بالإلمام بجميع جوانبه وفي ضل هذه الظروف الصحية وقلة الكتب والمراجع بسبب فيروس كورونا.

عاشرا: هيكل البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين على النحو التالي: تناول الفصل الأول الاطار النظري لسعر الصرف وميزان المدفوعات من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناول الأول : الخلفية التاريخية لتطور النظام النقدي العالمي والمبحث الثاني عموميات حول سعر الصرف والمبحث الثالث الأسس النظرية لميزان المدفوعات، بينما تناول الفصل الثاني الدينار الجزائري وحتمية التنويع الاقتصادي من خلال ثلاث مباحث حيث سيتم التطرق فيها إلى النظام التطور التاريخي للدينار وقابلية تحويله، ثم التنويع الاقتصادي وبعض التجارب الدولية (تجربة جنوب إفريقيا، تجربة ماليزيا) ووفي الأخير واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري لسعر الصرف وميزان المدفوعات

تمهيد:

إن معظم المعاملات الاقتصادية الدولية تتم وفق عمليات التصدير والاستيراد لمختلف السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبذلك فإن أي دولة وبحكم علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي تحتاج إلى النقد الأجنبي لتسوية التزاماتها الدولية المختلفة، فهي إذا بحاجة إلى ديناميكية معينة لتسهيل عمليات التبادل وذلك لاختلاف العملات فيما بين الدول، وهنا يبرز مفهوم الصرف الأجنبي كأداة لتبسيط هذه العمليات وذلك من خلال تحويل العملة المحلية إلى العملات الأجنبية المتفق عليها في عمليات التبادل. فمن الطبيعي إذا أن يكون لسعر الصرف أهمية بالغة لما له من تأثير مباشر على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويتضح هذا التأثير جليا على رصيد ميزان المدفوعات والذي يعد بدوره مؤشرا هاما يبرز علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الخارجي كونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دوليا.

بناء على هذا كله فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث لإدراك مختلف المفاهيم فيما يخص سعر الصرف وميزان المدفوعات.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لتطور النظام النقدي العالمي:

تعتبر أغلب المفاهيم المتعلقة بأنظمة الصرف السائدة وليدة التقلبات العميقة التي طرأت على النظام النقدي الدولي، وهو ما يعني اختلاف ظروف أنظمة الصرف على المستوى العالمي من حقبة لأخرى، لذلك فالنظام النقدي يعتبر كآلية اتصال تربط جميع الاقتصاديات ببعضها البعض ودوره الأساسي يتمثل في إرساء الاستقرار في سوق الصرف الأجنبي والقضاء على المشاكل المتعلقة بالمدفوعات الدولية في حالة الصدمات والاضطرابات الخارجية.

المطلب الأول: مرحلة نظام الذهب خلال الفترة 1870-1914.

بدأت قاعدة الذهب بالانتشار عالميا منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشر، حيث تميزت هذه الفترة بالهيمنة الاقتصادية لبريطانيا العظمى وسيطرتها على المبادلات التجارية الدولية وعلى تدفقات رؤوس الأموال، فقامت بربط "الجنيه الإسترليني pound sterling" بالذهب لجعله قابلا للتحويل وتسوية المعاملات الدولية سنة 1821، وبحلول سنة 1870 لحقت بها العديد من الدول كألمانيا، فرنسا والولايات المتحدة، ليضم كل دول العالم مع مطلع القرن العشرين باستثناء الصين والمكسيك اللتين استخدمتا الفضة. كما أن سيطرة الذهب على النظام النقدي تعني سيطرة النظام الإنجليزي حيث أصبح الجنيه الإسترليني مصدر الثقة لأنه يركز على الذهب وأصبحت إنجلترا في تلك الفترة تستند على نقودها الدولي المرتبط نظريا بالذهب أكثر من اعتمادها على قدرات الجهاز الإنتاجي، وأصبحت بذلك تملك مركز سيادي في المدفوعات الدولية وفي أسواق الذهب والفضة. وأصبح الذهب بموجب هذا النظام مقياسا مشتركا للقيم الاقتصادية يتمتع بقوة إبراء مطلقة، أي القوة الشرائية لوحدة النقود أصبحت مساوية للقوة الشرائية لوزن معين من الذهب¹، وتميزت هذه المرحلة بالخصائص الآتية²:

- لكل عملة من الناحية القانونية وزن من الذهب، تتميز بحرية التدفق وحرية سلك الذهب.
- الودائع البنكية قابلة للتحويل إلى أوراق نقدية، وهذه الأخيرة قابلة للتحويل إلى ذهب.
- نسبة المبادلة بين عملتين تحدد التكافؤ بينهما، ومنه بإمكان الدولة تحويل عملتها الورقية إلى ما يقابلها من الذهب عند الطلب، مع ضمان الانتقال الحر للذهب دوليا باعتباره الآلية المقبولة لتسوية المدفوعات

¹ - سوزي عدلي ناشر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية دون سنة النشر)، ص ص. 62-63.

² - henri bourguinat , Jérôme teilet Che and michel Dupuy .finance internationale :cours documents, exercice (paris: douze, 2007), p, 310

الدولية. على الرغم من نجاح هذه القاعدة لفترة من الزمن إلا أنها لم تسلم من العيوب، والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية¹:

- خلق التبعية السياسية، النقدية والاقتصادية لمراكز القوة في العالم كإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك ما ساهم في تجميع وتعبئة الفائض لدى الاقتصاديات المتبوعة وتراكم المديونية لدى الاقتصاديات التابعة.

- المحددات النقدية التي واجهتها الدول آنذاك والمتمثلة في محدودية موجوداتها من الذهب.

- تصدير التضخم من إنجلترا والولايات المتحدة إلى باقي دول العالم، لان غطاء الإصدار النقدي لهما يغطي النقود المصدرة داخل حدودها الوطنية والحوالات الذهبية للدول الأخرى المرتبطة بها، مما أدى إلى زيادة في حجم الأوراق النقدية الإنجليزية والأمريكية ومنه زيادة حجم النقود دون وجود زيادة في حجم الإنتاج، مما أدى في النهاية إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم.

المطلب الثاني: نظام بريتون وودز ومرحلة الفوضى العالمية خلال الفترة 1945-1973

بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية تم خلق نظام نقدي عالمي جديد يهدف إلى التخلص من عدم الاستقرار الذي ساد خلال فترة ما بين الحربين، حيث اعتمد على تثبيت سعر الصرف واستعمال الدولار كعملة ارتكازية، وفي بداية السبعينات تلاشى هذا النظام مما ادخل العالم في نفق مظلم ومرحلة فوضى حقيقية².

أولاً: قاعدة الدولار والنظام الناتج عن اتفاقية بريتون وودز خلال فترة 1945-1971

بعد توقف العمل بقاعدة الذهب ثم فرض قيود جمركية على المبادلات التجارية الدولية مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بشكل واضح، وكان التحدي أمام خبراء المالية الدولية آنذاك هو استحداث نظام نقدي دولي يتيح للبلدان تصحيح اختلالاتها الخارجية دون اللجوء إلى التخفيضات التنافسية للعملة والسياسات التجارية التقييدية التي كانت تستخدم في فترة ما بين الحربين العالميتين، مما استدعى ممثلو الدول الرأسمالية للالتقاء في الولايات المتحدة الأمريكية في 22 جويلية 1944، من اجل عقد مؤتمر بريتون وودز الذي حصرته 44 دولة، والذي ولد على اثره نظام جديد يلعب فيه الدولار الدور المركزي، وتسعى من خلاله الدول إلى:

- استعادة حرية التجارة الدولية

¹ - ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والواقع (عمان معهد الدراسات المصرفية، 2004)، ص. 23.

² - ماهر كنج شكري، مروان عوض، مرجع سبق ذكره. ص 24.

- تسهيل سياسة التوسع النقدي الداخلي والخارجي

- ضمان استقرار العملات وموازن المدفوعات وتعزيز النمو لاقتصادي كما عرفت المناقشات التحضيرية في بريتون وودز تعارض واضح بين خطط كل من الاقتصاديين جون مينارد كينز* ممثل بريطانيا العظمى في 7 أبريل 1943 ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن إبراز القواعد الأساسية التي ارتكزت عليها اتفاقية بريتون وودز في النقاط الآتية¹:

- إنشاء "صندوق النقد الدولي"*** the international monetary fund

- إنشاء البنك الدولي **** the world Bank

- الاتفاق على وضع نظام سعر صرف ثابت ولكن قابل للتعديل، وضرورة قيام كل دولة بتحديد القيمة الخارجية لعملتها من خلال ربطها بالدولار وقابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى الذهب.

- التقلبات في العملة مسموح بها في المجال المعلن عنه من قبل صندوق النقد الدولي ويقتصر في حدود (-1،+1)%، حيث يجب على البنوك المركزية ان تستخدم أدوات السياسة النقدية من معدلات الفائدة والتدخلات في سوق الصرف الأجنبي، وبع 1959 اصبح الحد المسموح به (-2،+2)% و عليه كان لزاما على الدول التدخل لبيع وشراء عملاتها في الأسواق الحرة للحفاظ على ثبات سعر الصرف، لذلك احتفظت الولايات المتحدة بالذهب والدول الأخرى بالدولار، مما سمح للدول بإعادة النظر في سعر التعادل لعملتها في كل سنة مع إمكانية التخفيض بما لا يزيد عن 10% من سعر صرفها اذ ما دعت

¹- moustaphakosse. l'évolution du system monétaire international(accessit 12/13/2015) www .mkosse com./img /PDF

* خطة جون مينارد كينز: دعا كينز إلى خلق مؤسسة فوق وطنية للتسويات الدولية هدفها: _ خلق السيولة الدولية _ التدخل عند الضرورة والقضاء على المنافسة بين العملات الوطنية، كما اعتبر كينز ان وجود الدولار كعملة ارتكاز للنظام الجديد نقطة ضعف، ودعا إنشاء عملة جديدة تصدرها المنظمة الدولية تسمى "البنكور الا ان اقتراحه لقي بالرفض.

* خطة هارلي دكست وايت: دعا إلى تنفيذ ما يسمى بمؤسسات بريتون وودز تهدف هذه المؤسسات إلى منع بعض المشاكل الاقتصادية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية كما دعا إلى محاربة القيود الخارجية التي تحد من حركة رؤوس الأموال والتجارة الخارجية وقد كان هدف المشروع خدمة مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى.

*** صندوق النقد الدولي: هي مؤسسة دولية ووكالة متخصصة من منظومة بريتون وودز تابعة للأمم المتحدة ، يكون أعضاؤها من 188 بلد من جميع أنحاء العالم وتهدف هذه المؤسسة إلى ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، استقرار نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية ، مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، تقديم المشورة بشأن السياسات لأعضاء الصندوق استنادا إلى الخبرة التي تم اكتسابها منذ تأسيس الصندوق، إضافة إلى إقراض البلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات في موازين مدفوعاتها ليس فقط لإمدادها بالتمويل المؤقت، إنما أيضا لدعم سياسات التصحيح والإصلاح الزامية إلى حل مشكلاتها الأساسية وقد تم تحديث صلاحيات الصندوق في عام 2012 لتشمل كل سياسات الاقتصاد الكلي و القطاع المالي المؤثرة على الاستقرار العالمي.

**** البنك الدولي: يعتبر أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تهتم بالتنمية، وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في أعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظرا إلى الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية ولكن البنك حاليا زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله.

الحاجة لذلك. يمكن القول ان كينز كان محقا عندما اعتبر ان وجود الدولار كعملة ارتكاز للنظام يعتبر نقطة ضعف، فمساوى هذا النظام ظهرت في بداية الستينات، حيث قام أستاذ الاقتصاد في جامعة أمريكية "روبرت تريفي" **robert triffin** "بوضع معضلة المسماة "لغز تريفي" **triffin paradox** "التي تنبأت بانهيار النظام، تتخلص هذه المعضلة في انه يجب على احتياطات العالم ان تنمو بشكل منسجم مع التجارة الدولية التي كانت تنمو بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي، وعليه يجب على الدولة مصدرة عملة الاحتياطي العالمية (الولايات المتحدة) ان تحقق عجزا دائما في ميزان مدفوعاتها لتمكين بقية الدول من بناء احتياطاتها، لكن تزايد عجزها كان يصاحبه تزايد الشكوك في قدرة الولايات المتحدة على تحويل مطلوباتها الخارجية إلى ذهب بالسعر المتفق عليه¹.

ثانيا: اتفاقية سميث ونيان the smithsonian وانهيار نظام بريتون وودز خلال الفترة 1971 - 1973

إن القرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي السابق "ريتشارد نيكسون richard Nixon" في 15 أوت 1971 المتعلق بوقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، أدى إلى حدوث فوضى وصراعات كبيرة بين مختلف المراكز المالية الأكثر قوة في العالم، في حين تعود الأسباب الرئيسية لانهايار نظام بريتون إلى النمو المفرط للكتلة النقدية بسبب الانتخابات الأمريكية وأزمة الذهب سنة 1968، إضافة إلى عجز ميزان المدفوعات الأمريكي سنة 1972 الذي تسبب في موجة الهروب من الدولار، مقابل ذلك قام نيكسون بالإعلان عن جملة من القرارات الدراماتيكية التي تهدف إلى إعادة الاستقرار للاقتصاد الأمريكي من خلال الإعلان عن فرض ضريبة على الواردات 10%، تجميد الأسعار والأجور وزيادة القيمة الاسمية للذهب من 38 دولار إلى 42.222 دولار للأوقية، وفرض امتيازات تجارية مع البلدان الشركاء خاصة اليابان، وهذا ما سمي بـ"انقلاب نيكسون Nixon coup" اثر هذه التطورات عقد مؤتمر سميث ونيان في 18 ديسمبر 1971 بواشنطن، والذي كان يهدف إلى إعادة تقييم أسعار الصرف وتخفيض قيمة الدولار، حيث انتقلت قيمة الأوقية من الذهب من 35 دولار إلى 38 دولار، مما تطلب إعادة تقييم العديد من العملات الأجنبية مقابل الدولار، كما هو الحال في الين الياباني (+16.88 - 11 - 11 - 11%) المارك الألماني (+13.57%) والفرنك البلجيكي (+11.57%)².

¹ : ماهر كنج شكري: مروان عوض، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² : بسام الحجار، مرجع سبق ذكره ص 31.

في الحقيقة لم تكن الاتفاقية واقعية فسرعان ما بدأ الصراع من جديد لأن بعض العملات في سوق الصرف مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية، فالجنيه الإسترليني مثلا لم يستطع الالتزام بالهامش الجديد وبالتالي اضطرت بريطانيا إلى تعويم عملتها، ومن هنا بدأت الدول تنتهج نظام التعويم وتكف عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي إضافة إلى فتح سوق جديد للعملة، حيث بادرت فيه البنوك المركزية الأوروبية بشراء 3.6 مليار دولار فعمدت الولايات المتحدة على إغلاقه، وتم فتحه بعد فترة حين أصبحت أسعار صرف العملات الأوروبية تتقلب بشكل جماعي بالنسبة للدولار بسعر صرف عائم، وإبقاء سعر الصرف بين عملاتها ثابتا وهذا ما عرف بنظام الثعبان الأوروبي. وبعد ان كانت أسعار التعادل النظرية للعملات تتحدد في شكل وزن معين من الذهب أصبحت تتحدد في شكل وحدات من حقوق السحب الخاصة وذلك بعد انتهاء الدور النقدي للذهب، حيث تحدد الوحدة من حقوق السحب الخاصة على أساس سلة تحتوي على 16 عملة رئيسية ابتداء من جوان 1974، وهذا يعني ان قيم مختلف العملات أصبحت مرتبطة في ظل التعويم ببعضها البعض وليس بأي شيء ثابت القيمة¹.

المطلب الثالث: محاولات إصلاح النظام النقدي الدولي وتجربة الاتحاد النقدي الأوروبي:

بعد دخول العالم في نفق الفوضى العارمة وسيادة مبدأ النظام النقدي الدولي وظهور التعويم غير النظيف، أصبح من الضروري إيجاد صيغ جديدة لمحاولة إعادة إرساء الاستقرار النقدي، وذلك من خلال عقد مجموعة من المؤتمرات وخوض تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي هدفها الأساسي إيجاد نظام صرف ملائم في ظل التقلبات الاقتصادية.

أولا: محاولات إصلاح النظام النقدي الدولي:

في إطار محاولة بناء نظام نقدي دولي جديد تم تبني مجموعة من الإصلاحات تمثلت فيما يلي:

مؤتمر جمايكا:

عقد في جانفي 1976 بمدينة "جمايكا" يعد المصادقة عليه من قبل 85% من الحجم الإجمالي لحصص الصندوق، وقد اقترحت فيه تعديلات جذرية لقيت ردود أفعال متباينة بين مؤيد ومعارض، يمكن ابراز أهم بنود اتفاقية جمايكا في الجدول التالي:

¹ - Florence renqrd. 18 décembre 1971. Lq fin de Bretton woods (accessed .12/17/2015)

Http : //blogs. Lesechos. Fr / échos -d- hier.

جدول 1-1: بنود اتفاقية جمايكا:

بنود الاتفاقية	شرح بنود الاتفاقية
حرية اختيار نظام الصرف	أعطت الاتفاقية للدول الأعضاء في الصندوق حرية الاختيار بين نظام الصرف الثابت أو العائم، أو الدمج بينهما، أما بالنسبة للتعويم الحر فكان من غير المرجح اختياره من قبل الأعضاء، كما اعتبر الصندوق "نظام مستقر قابل للتعديل" هو أفضل خيار.
حرية الربط بالعملات الأجنبية	تم ربط 23 عملة بالدولار الأمريكي، 14 عملة بالفرنك الفرنسي، 28 عملة ارتبطت بسلة العملات، 8 عملات ارتبطت بترتيبات تعاونية للنقد، 6 عملات كانت تعدل وفقا لمجموعة من المؤشرات و 46 عملة تحتفظ بترتيبات أخرى للصرف تتطوي على قدر أكبر من المرونة.
إلغاء السعر الرسمي للذهب	أي إزالة الصفة النقدية عن الذهب، وبالتالي أصبح الذهب سلعة كباقي السلع يتحدد سعره وفق تفاعل العرض والطلب عليه ووفق أي وظيفة له في ترتيبات الصرف، مع تخلص صندوق النقد الدولي من مقدار الذهب الذي بحوزته.
حيادية النقود الدولية عن حقوق السحب الخاصة.	الإعلان عن حيادية النقود الدولية عن حقوق السحب الخاصة لتلعب دور أصول احتياطية دولية، بالإضافة إلى السعي لإنشاء نظام صرف دائم، كما فرضت هذه الاتفاقية الرقابة الحازمة على سياسة سعر الصرف لدول الأعضاء في الصندوق.
تفعيل دور صندوق النقد الدولي من خلال طريقتين.	من خلال العمل على زيادة موارد الصندوق وجعل إمكانية الحصول على لقروض ميسرة أكثر بالنسبة لدول الأعضاء وإعطاء الصندوق عناصر فوق وطنية، حيث تناط بمجلس المحافظين مهمة الإشراف على النظام الدولي، تطويره ومراقبة تطور موازين المدفوعات.

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على المعلومات الواردة في:

George n halm." Jamaica and the par. volne system." University press at Princeton. Ne w jersey . Series n °120(march 1977). Pp.4-5

يمثل الجدول 1-1 المحاور الأساسية التي ارتكزت عليها اتفاقية جمايكا والتي تعتبر كخطة ملموسة في مجال الإصلاح النقدي قدمتها البلدان الصناعية، حيث شكلت العملة الاحتياطية المسألة الرئيسية في النقاش، كما تم التركيز على حرية اختيار نظام الصرف وحرية الربط بالعملات الأجنبية.

2 - تجربة التنسيق الدولي في النظام النقدي العالمي:

إن السعي لتحقيق التنسيق الدولي للسياسة الاقتصادية واستقرار سعر الصرف وتحرير انتقال رأس المال الدولي، جعل الدول الصناعية تتحرك لعقد مجموعة من القيم السنوية منذ عام 1985 عززتها الاتفاقيات المبرمة ويمكن تلخيص أهمها في الجدول التالي:

الجدول 1-2: أهم الإصلاحات في النظام النقدي الدولي

التاريخ	الاتفاقية	أهم النتائج المتوصل إليها.
سبتمبر 1985	اتفاقية بلازا	جمعت بين الحكومات كل من فرنسا، ألمانيا الغربية، اليابان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، هدفها خفض قيمة الدولار الأمريكي أمام الين الياباني والمارك الألماني من خلال التدخل في أسواق صرف العملات، وقد وقعت حكومات الدول الخمس على الاتفاق في 22 سبتمبر 1985 في فندق "بلازا" في مدينة نيويورك على تخفيض الدولار والتعاون بشكل وثيق.
ماي 1986	اتفاقية طوكيو	تم وضع قائمة المؤشرات المستخدمة لتنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول وتمثلت في معدلات نمو الناتج الإجمالي، معدلات التضخم، أسعار الفائدة، معدلات البطالة، نسب العجز المالي، موازين الحسابات الجارية، معدلات النمو النقدي وأسعار الصرف.
22 فيفري 1987	اتفاقية اللوفر	تهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق الاستقرار في أسواق العملات الدولية ووقف التدهور المستمر في الدولار الأمريكي، وقد وقع الاتفاقية كل من فرنسا، ألمانيا الغربية، اليابان، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة البريطانية
1955	إجماع واشنطن	قيام مجموعة السبعة بنكريس جهودها لتخفيض العجز التجاري وعجز موازنتها العامة، بسبب الانخفاض الحاد في قيمة الدولار مقارنة بالعملات الأخرى كالمارك والين.
1996	قمة هاليفاكس	قيام مجموعة السبعة بإعداد أسلوب للتعويض بالأزمات وكيفية إدارتها.
1998	اجتماع لندن	حاولت من خلاله مجموعة السبعة الاستفاضة من دروس الأزمة المالية الآسيوية.

المصدر: جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملانم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013)، ص 13.

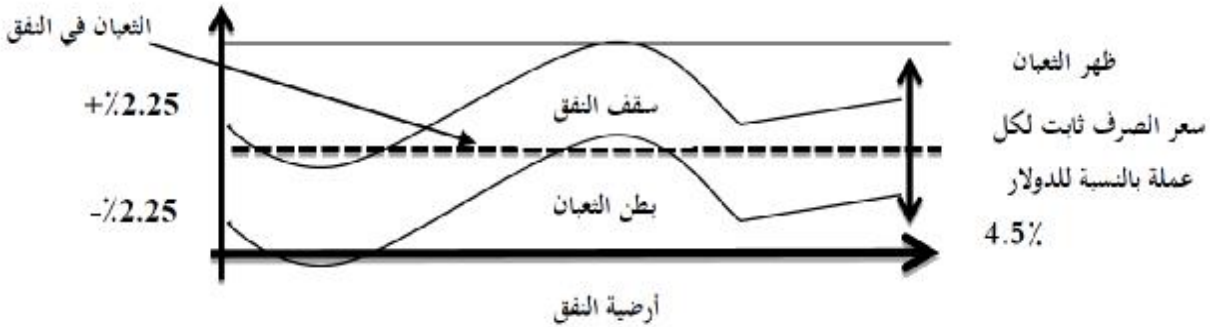
يوضح الجدول 1-2 أهم الاتفاقيات في النظام النقدي الدولي التي تهدف أساساً إلى تحقيق الاستقرار في أسواق العملات الدولية، وفق التقلبات المستمرة في الدولار الأمريكي باعتباره كعملة ارتكازية، واتفاق مجموعة السبعة على وضع أساليب التعويض بالأزمات وأسبابها وانعكاساتها وسبل تفاديها إضافة إلى تحديد مؤشرات قياس درجة التكامل في السياسات الاقتصادية بين الدول.

ثانيا: تجربة الاتحاد النقدي الأوربي:

سعت الدول الأوربية إلى إنشاء نظام نقدي موحد، وذلك من أجل استكمال جوانب الوحدة الاقتصادية والتوصل إلى آلية للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في هذه الدول وتحقيق درجة عالية من الاستقرار النقدي، لذلك يمكن إبراز أهم الأنظمة التي اعتمدها الاتحاد الأوربي لتجسيد الوحدة النقدية فيما يأتي¹:

1- نظام الثعبان النقدي:

أنشأ سنة 1972 كنتيجة ل "مؤتمر بال the conference of bale" بقيادة بيار فيرنر pierre werner حيث سعى إلى تحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية والمحلية طبقا لنظام الثعبان، ويمكن إبرازه في الشكل الآتي:



المصدر: نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي (الجزائر: دار بلقيس، 2011) ص 91.

يشير الشكل 1-1 إلى مجال تذبذب العملات الأوربية، حيث يسمح لها بالتقلب في حدود 2.25% حول سعر صرف الدولار، وهوامش التذبذب اتجاه بعضها البعض في حدود 1.25%.

3 - ميلاد العملة الموحدة " الأورو euro":

حددت معاهدة ماستريخت maastricht treaty الطريق نحو بناء منطقة اليورو، من خلال إلزام مؤسسات الاتحاد الأوربي بإنشاء المنظومة النقدية الأوربية خلال التسعينيات من القرن الماضي، والقيام بالإجراءات الخاصة بالأمر التشريعية والمؤسسية لطرح العملة الموحدة. وفي 01 جانفي 1999 بدأ الاعتماد على عملة الأورو بشكل فعلي كعملة رسمية، كما تم تحديد سعر الصرف بين عملات الدول الأعضاء فيما بينها وسعر صرفها مقابل الأورو، وبدأ تزايد انضمام الدول التي حققت شروط ومعايير التقارب إلى منطقة اليورو.

¹ - نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 88، 95.

المبحث الثاني: عموميات حول سعر الصرف:

ظهر سعر الصرف كأداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، حيث تتم تسوية المبادلات وعمليات التجارة ضمن الدولة الواحدة بالعملة المحلية، يجري التبادل مع الدول الأخرى بعملة مختلفة، وهذا أدى إلى ضرورة إيجاد آلية يتم بناء عليها حساب القيمة التبادلية للعملة المختلفة، وتحويلها فيما بينها أثناء قيام المعاملات التجارية، والاقتصادية والمالية بين هذه الدول.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف: نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، كذلك يعرف سعر الصرف على أنه: النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات، ويعرف سعر الصرف بشكل أدق على أنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية، هذا ما يعني أن أسعار العملات الأجنبية تحدد بوحدات العملة المحلية في تلك الدول كما هو الحال عند تسعير السلع والخدمات في السوق.

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف:**أولاً: سعر الصرف الاسمي:**

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية أو العكس، أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، ويتحدد سعر الصرف الاسمي على أساس قوى العرض والطلب في سوق الصرف، خلال فترة زمنية معينة، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى:

- سعر الصرف الرسمي: وهو سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.
- سعر الصرف الموازي: وهو سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية.

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي:

يعرف سعر الصرف الحقيقي بأنه نسبة الأسعار المحلية بالعملة المحلية، إلى الأسعار الأجنبية بالعملة المحلية، أو سعر السلعة في الاقتصاد المحلي بالعملة المحلية إلى سعر السلعة في السوق العالمية بالعملة المحلية، كما يمكن تعريف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي

للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة، كما تجدر الإشارة بأنه لا يقع التعامل بسعر الصرف الحقيقي في الأسواق بل هو مؤشر اقتصادي يقيس الارتفاع والانخفاض الحقيقي لقيمة العملة¹.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي:

يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لعدة عملات أخرى². يمكن تعريفه كذلك على أنه: "عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمن في ذلك التعريفات الجمركية، الرسوم والإعانات المالية"³.

المطلب الثالث: ماهية سوق الصرف:

1- تعريف سوق الصرف:

يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة، بغض النظر عن الزمان والمكان، ويتم الاتفاق على معلومات وآليات وأنظمة معينة من أجل الاستفادة من فروقات الأسعار أو لتحقيق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى⁴.

2- أنواع سوق الصرف: تتنوع أسواق الصرف بتنوع الأسعار المطبقة في عمليات الصرف فنجد⁵:

- سوق الصرف العاجلة (الآتي) (market exchange spot)

تكون شروط تبادل العملة (الأسعار والكميات) محددة عند توقيع العقد بالنسبة للصفقات التجارية (عمليات بيع وشراء العملة الأجنبية)، ويجب ان يكون تسليمها بعد يومين على الأكثر من تاريخ الإجراء.

- سوق الصرف الآجل (market exchange for ward)

تكون الشروط الخاصة بشراء وبيع العملات محددة بسعر ثابت في الوقت الذي يتم فيه العقد على ان يتم التسليم والدفع بعد اليوم الثاني على الأول من إجراء العقد عادة تكون 30 يوم، 60 يوم، 90 يوم، 6 أشهر، سنة، هذا السوق يسمح بتسوية المعاملات التجارية.

¹ - عبد الحسين جليل الغالبي ولبلى بديوي خضير، "تقلبات سعر الحقيقي في ظل تحرير التجارة (دراسة حالة مصر للمدة 1984-2006)، مجلة الكون للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 1، الاصدار 5، جامعة واسط، العراق، 2011، ص 49.

² - إضاءات مالية مصرفية "نشرة توعوية اقتصادية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد الثاني عشر، جويلية 2011، ص 4.

³ - حميدات محمود "مدخل التحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 76.

⁴ - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 281.

⁵ - دوعة الحسين، إثر تغوات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 دراسة تحليلية قياسية، سنة 2016،

2017، ص 12.

3-وظائف سوق الصرف¹:

لسوق الصرف عدة وظائف منها:

- التغطية:

هي تفادي الخسارة الناجمة على تقلبات سعر الصرف بعد الاتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال عن طريق بنك تجاري لقاء فائدة معينة.

- تسوية المدفوعات:

في أسواق الصرف يتم تسوية معظم الحسابات الخاصة بالمبادلات التجارية سلعا كانت أو خدمات، وكذلك التحويلات الرأسمالية كالقروض كما يقوم التجار في هذه الأسواق بمبادلة عملتهم بعملة البلدان التي يقصدونها أو عملات زائدة.

- التحكيم:

وهي القيام بشراء عملة ما رخيصة في مكان ما وبيعها في نفس الوقت في مكان آخر بشرط اختلاف الأسعار.

- المضاربة:

هي كذلك وسيلة يلجأ إليها مثل التحكيم ولكن الفرق هو أن مكسبها في الآجل وليس حاليا أي في المستقبل عن طريق شراء العملة التي تخفض أسعارها والاحتفاظ بها.

¹- تيطوم مروى، أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال الفترة 1989-2015 دراسة قياسية، سنة 2017 - 2018 ص13.

المبحث الثالث: الأسس النظرية لميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للموقع الاقتصادي الخارجي للدولة، وتحقيق التوازن على مستواه نصل للتوازن الخارجي، وبالتالي فهو البارومتر الذي يستعمله الاقتصاديون للحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد ومعرفة اتجاهاتها المختلفة في الآجال القريبة.

فما هو ميزان المدفوعات، وماهي أهميته الاقتصادية؟ وماهي العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه؟

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات:

تتعدد التعريفات فيما يخص ميزان المدفوعات ولكنها تحمل نفس المعنى والمضمون، وكما تجري عليه العادة فإن المعاملات الاقتصادية الدولية تتم وفق عمليات التصدير والاستيراد لمختلف السلع والخدمات ورؤوس الأموال، حيث يعد التصدير دينا لصالح الدولة أما الاستيراد فيعتبر دينا على الدولة، وعليه فإنها وفي إطار تنظيمها لهذه المعاملات الدقيقة ملزمة بمسك سجل إجمالي يوثق هذه المعاملات لكي تحدد موقعها من الدائنية والمديونية الدولية، كما ان لهذا السجل آثاره الواضحة على النشاط الاقتصادي لهذه الدولة.

هذا السجل يعرف بميزان المدفوعات، والذي يعرف على أنه: كشف سجل محاسبي يشتمل على جميع المقبوضات التي تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى ويوضح جميع مدفوعاتها لتلك الدول خلال فترة زمنية محددة قد تكون سنة أو ستة أشهر أو ربع سنة، وهذا الحساب يعطي وصفا دقيقا ومنتظما لتسلسل عمليات القبض والدفع بين دولة ما ودول العالم الخارجي، ويمكن القول ان ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف بين الذاتية ومديونية الدولة من خلال معاملاتها الدولية المنظورة وغير المنظورة.

ويقصد هنا بالمعاملات الدولية المنظورة صادرات وواردات الدولة من السلع المادية الملموسة، أما غير المنظورة فتعني صادرات وواردات الدولة من الخدمات¹.

يعرف كذلك ميزان المدفوعات على انه بيان إحصائي يسجل طبقا لمنهجية محددة كل المعاملات الاقتصادية والتدفقات المالية التي تتم خلال فترة معينة (السنة عادة) بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة.

مما سبق ذكره، يتضح ان حل التعريفات الخاصة بميزان المدفوعات تتضمن مجموعة من العناصر الأساسية التي بموجبها يتم فهمه على نطاق أوسع، وهي:

¹ -توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، "الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية" دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004،

- أطراف المبادلات التي يتضمنها هذا السجل والمتمثلة في المقيمين بالدولة وغير المقيمين فيها، حيث يقصد بالمقيمين جل الأفراد والمنشآت والهيئات الحكومية داخل الحدود السياسية للدولة بغض النظر على جنسيتهم الأصلية وبالتالي فكل معاملاتهم هي جزء لا يتجزأ من ميزان المدفوعات هذه الدولة التي يقيمون بها، أما غير المقيمين فهم جميع الوحدات الاقتصادية (أفراد وهيئات) التي تمارس نشاطاتها في الدول الأجنبية.

- المدة الزمنية التي تتم فيها هذه المعاملات، حيث ان هذا الميزان يقوم بتسجيل جميع التدفقات من مقبوضات ومدفوعات في فترة معينة دون غيرها من الفترات ولا يبين وضعية الديون أو التسليفات في فترة محددة.

- نظام القيد المزدوج والذي يستخدم في تسجيل المعاملات في هذا الميزان، حيث يركز النظام المحاسبي المتبع على مستوى فرادى المعاملات على تسجيل القيود المدينة والقيود الدائنة، ويسجل لكل معاملة في ميزان المدفوعات قيدين متساويين ومتقابلين تعبيراً عن عنصري التدفق الداخل والتدفق الخارج لكل عملية تبادل، وعند إجراء أي معاملة يسجل كل طرف فيها قيد دائناً وقيد مدينا مقابلاً¹:

القيد الدائن: صادرات السلع والخدمات أو الدخل مستحق القبض أو انخفاض الأصول أو زيادة الخصوم.
القيد المدين: واردات السلع والخدمات أو الدخل مستحق الدفع أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم.
يجب الإشارة إلى أن المعلومات أو البيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات تستقى أساساً من التصريحات أو التقارير المالية والبنكية المعدة بعد كل عملية شراء أو بيع للعملات، ومن التصريحات الجمركية بعد عمليات التصدير والاستيراد، وكذلك تبعا للبيانات الإحصائية الدورية التي يتم إعدادها من طرف مختلف المؤسسات والهيئات العامة والخاصة الخاضعة لوجوب التصريح الإحصائي.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات:

إن المعلومات أو البيانات التي يقدمها ميزان المدفوعات تعطينا حوصلة شاملة عن معطيات الاقتصاد الوطني والمشاكل التي عانى منها محليا أو خارجيا، كما أنها تحمل أهمية قصوى لجميع الأطراف المشاركين في المنظومة الاقتصادية، ويمكن ابراز ذلك في الآتي²:

¹ - صندوق النقد الدولي، " دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي"، النسخة العربية، الطبعة السادسة 2009، ص10.

² - عدنان تايه النعيمي، " إدارة العملات الأجنبية " دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص55.

- يعد ميزان المدفوعات مؤشرا مهما لمستوى الضغط على سعر الصرف الأجنبي للدولة، وبالتالي تحديد الإمكانات المتاحة والمحتملة للدخول مع الدولة في تعاملات تجارية أو تنفيذ الاستثمارات فيه لاكتشاف أرباح وخسائر الصرف الأجنبية.

- إن التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات لدولة ما قد يعطي إشارة عن تشديد الرقابة أو تخفيفها على دفعات مقسوم الأرباح والفوائد، رسوم الترخيص، رسوم الملكية أو النفقات الأخرى للمنشآت والمستثمرين الأجانب.

- ميزان المدفوعات يساهم في المساعدة على التنبؤ بالإمكانات المتاحة والمحتملة للسوق في الدولة المعنية خصوص في المدى القصير.

- هيكل المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها ميزان المدفوعات يعكس مدى القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني وقدرته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي كون هذا الميزان يعكس حجم وهيكل الصادرات والواردات، وما يتبعها من عوامل تؤثر في اقتصاد الدولة (حجم الاستثمارات، مستوى التشغيل، مستوى الأسعار والتكلفة،

- يعكس ميزان المدفوعات قوة سعر الصرف من خلال ظروف الطلب والعرض للعملة الأجنبية، كما أنه يظهر أثر السياسات الاقتصادية في هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع والخدمات محل التبادل، وهو ما يحدد مدى التطور الحاصل في النشاط الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.

- يشكل ميزان المدفوعات أداة مهمة في يد السلطات الحكومية تساعد على توجيه علاقاتها الاقتصادية الخارجية (كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية للدولة) ورسم سياساتها المالية والنقدية.

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات:

يتأثر ميزان المدفوعات بمجموعة من العوامل الاقتصادية، نذكر منها¹:

- **التضخم:** الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية العالية نسبيا مقارنة مع الأسعار العالمية، فتتخفص بذلك الصادرات وترتفع الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.

- **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب عليها.

¹ - بسام الحجار، " العلاقات الاقتصادية الدولية" مرجع سبق ذكره، ص 64.

- الاختلاف في أسعار الفائدة: يبدي التغيير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك إلى ان المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

- تقلبات أسعار الصرف: تبدي التغيرات في أسعار الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الوطنية إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية وتصبح بالتالي أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين.

من خلال ما ذكرناه سابقا يظهر جليا ان ميزان المدفوعات يتفاعل تقريبا مع كافة المتغيرات في الاقتصاد الوطني، والمقصود بهذا أن ميزان المدفوعات يتأثر بهذه المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ويؤثر فيها بطريقة أو بأخرى.

خلاصة الفصل:

لقد استعرضنا بإيجاز في هذا الفصل كيف ان أي دولة من الدول لا تستطيع ان تعيش في معزل عن العالم الخارجي، حيث أنها تحتاج لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات التي لا تتوافر لديها وأن كمياتها محدودة في السوق المحلية وهي بذلك تحتاج إلى آلية لتسوية المدفوعات الدولية التي تتجم جراء هذه المعاملات بين الدول، تعرف هذه الآلية في الفكر الاقتصادي بسعر الصرف الذي يمثل وسيلة الربط بين الأسواق المحلية ونظيراتها الأجنبية، وتختلف كيفية التعاطي مع هذه الآلية (أي سعر الصرف) باختلاف أنظمة الصرف المعتمدة من طرف الدول، والتي عرفت تطورات جهة موازاة مع مراحل تطور الفكر الاقتصادي بداية من قاعدة الذهب الدولية ومرورا بأسعار الصرف الثابتة ثم وصولا إلى نظام الصرف الموعوم، حيث تنتهج كل دولة نظاما معيناً تبعاً للوضع العامة للاقتصاد الوطني باعتبار أن سعر الصرف هو وسيلة عملية تعكس نقاط القوة والضعف في الاقتصاد المحلي، وقد قامت العديد من النظريات بتفسير سلوك وتغيرات أسعار الصرف بين البلدان المختلفة تأسيساً على فرضيات معينة تبنتها كل نظرية.

تقوم كل دولة من خلال هيكلها المختلفة (وزارة المالية، وزارة التجارة، البنك المركزي) بإعداد بيان رسمي بجميع المعاملات الدولية التي تتم خلال فترة معينة تكون عادة سنة واحدة، كالصادرات والواردات السلعية والخدمية ورؤوس الأموال المقترضة وحركات الذهب النقدي التي تتحصل عليها أو تدفعها للخارج بصفة دقيقة ودورية، ويعرف هذا البيان بميزان المدفوعات الذي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة أساسية في التحليل الاقتصادي، وبالتالي فهو تسجيل نظامي يعكس مجمل المعاملات التي تتم في فترة زمنية محددة بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في البلاد الأخرى.

الفصل الثاني

الدينار الجزائري وحمية الترويج الاقتصادي

تمهيد:

عملية الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم دائما ما تكون عملية معقدة، سواء أكان هذا التحول منظما أم غير منظم، ولكي يكون التحول منظما يجب أن تتوفر في الدولة عدة شروط، منها: كفاية احتياطات الصرف، وكذا وضع قواعد لتدخل البنك المركزي في سوق الصرف، وأن يكون هذا الأخير يتسم بالعمق وعلى درجة كافية من السيولة والكفاءة لاكتشاف وتحديد سعر الصرف، ووضع معدل مستهدف للتضخم، واختيار التوقيت المناسب لتحرير حساب رأس المال.

تواجه الدول النفطية ومن بينها الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد اقتصاداتها على استغلال الموارد الطبيعية، فالنفط يؤثر بشكل قوي على هذه الاقتصادات، كونه المورد الأساس لتمويل موازين مدفوعاتها، في ظل ما تتميز به أسعار النفط من تقلبات حادة.

تتطلب هكذا تحديات معالجة أسباب الخلل في هذه الاقتصادات، من خلال التوجه نحو التويع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره وتوازنه، ويضمن استدامته، والأهم من ذلك يحقق الانتقال من اقتصاد منكشف كليا على أسعار النفط إلى اقتصاد موجه نحو النمو ومتنوع.

المبحث الأول: الدينار الجزائري وأساسيات التحويل

تواجه اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة انتقال، ومنها الاقتصاد الجزائري إختلالات اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى اضطراب في مؤشرات الاقتصاد الكلي، واعتبارا أن أسعار الصرف الغير واقعية لا يمكنها الاستمرار لفترات قصيرة دون أن تجر ورائها انعكاسات اقتصادية غير سليمة، كتهريب العملة الصعبة، وانهيار النظم الضريبية، وتوسع وازدهار السوق الموازية، وهكذا وجدت الجزائر نفسها حبيسة حلقة مفرغة للاختلالات الاقتصادية الكلية، مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية، حيث توالى هذه التخفيضات بنسب متفاوتة، وخاصة بعد الانتقال إلى سعر الصرف المرن والتخلي على التحديد الإداري لقيمة العملة.

المطلب الأول: نشأة وتطور الدينار الجزائري

بعد استقلال الجزائر عام 1962، لم يكن للبلاد عملتها الوطنية بعد، حيث بقيت تستخدم عملتين هما: الفرنك الفرنسي الأصلي والفرنك الفرنسي الجزائري، اللتين كانتا تتداولان في عهد الاحتلال الفرنسي. ثم أنشأت الجزائر بنكها المركزي في 13 ديسمبر 1962، وتم تعيين السيد "صغير مصطفى" كأول محافظ لهذا البنك بتاريخ 26 سبتمبر 1963 انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لتصبح أحد البلدان الأعضاء فيه، حيث التزمت بجعل عملتها "الفرنك الجزائري" قابلا للتحويل بكل حرية داخل منطقة الفرنك الفرنسي وقد تم تشكيل لجنة مكونة من مجموعة إدارات جزائرية على مستوى البنك المركزي، وأوكلت لها مهمة إنشاء عملة وطنية خاصة بالجزائر وبحلول 10 أبريل 1964، تم الإعلان رسميا عن ميلاد العملة الوطنية للجزائر المستقلة والتي تم تسميتها "الدينار الجزائري" لتحل محل "الفرنك الجزائري"، وذلك بمقتضى القانون رقم 64/111.¹

في مرحلة أولى حددت ثلاث فئات من الأوراق النقدية للدينار لإصدارها وطرحها في التداول وهي: الورقة النقدية فئة 50 دج وفئة 10 دنانير وفئة 5 دنانير*، بالنسبة للقيمة الخارجية للدينار مقابل العملات الأجنبية، فقد تم تحديدها وفقا لاشتراطات النظام النقدي الدولي السائد آنذاك والذي كان يخضع لأحكام اتفاقيات نظام (بروتن وودز) لأسعار الصرف الثابتة، لذلك قامت الجزائر بتعريف قيمة الدينار بما يعادل 180 ميلي غرام من الذهب الصافي، أما سعر صرفه فقد تم ربطه بقيمة ثابتة مقابل الفرنك الفرنسي (1 دج = 1 فرنك فرنسي)، كما قامت السلطات بإعلان الدينار عملة غير قابلة للتحويل .

¹- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 216.

بعد انهيار نظام "بروتن وودز" لأسعار الصرف الثابتة عام 1973، وعلى غرار باقي الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي أصبحت الجزائر حرة في 1974 بالتخلي عن ربط سعر صرف الدينار بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، والتحول نحو الربط بسلة عملات مكونة من أربع عشرة عملة، منذ أكتوبر 1994 ثم التخلي عن الربط الثابت بسلة العملات والتحول نحو نظام مرن لإدارة سعر الصرف وهذا بناء على اشتراطات برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل "برنامج التعديل الهيكلي" المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي (1994-1998) وتبعاً لذلك تم اختيار نظام "التعويم الموجه" كخيار جديد لسياسة سعر صرف الدينار حيث يفترض أن يتم تحديد سعر صرف الدينار في سوق الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب، ولا يزال هذا النظام مستمراً حتى يومنا هذا.¹

المطلب الثاني: تطور مفهوم التحويل

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على النقاط التالية:

أولاً: تعريف التحويل

لقد تطور مفهوم التحويل بتطور مجريات التاريخ النقدي، حيث كان يعني في الأول الحق في تبديل عملة معينة إلى ذهب وفق سعر صرف معطى²، لكن هذا المفهوم تغير بعد الإبطال التاريخي لقيمة الذهب القانونية بعد الحرب العالمية الثانية فأصبح مفهوم التحويل كالاتي " هو إمكانية التحويل الحر لعملة وطنية بعملة أجنبية وفق سعر صرف معطى"³.

كما عرفه Robert Griffin على أنه كان مرادفاً للاستقرار ويفترض ضماناً للحرية، ومن ثم فقابلية التحويل تعني المرونة وليس عدم قابلية تحويل العملة، في حين عدم قابلية التحويل تبقى ظاهرة حديثة نسبياً، والتي تكمن في عدم القدرة على تحويل عملة إلى عملة أخرى بأي سعر كان مقارنة بعملية التحويل القائمة على ضمان الحرية⁴؛

بالنسبة ل M.Heilprein: فإن عملية التحويل هي واحدة من الركائز الأساسية للدولة الرأسمالية وينبغي أن تشمل كل المدفوعات في حالة ما يعرف بالتحويل الجزئي أو المحدود فإن الرقابة على

¹ - عبد الحميد مرغريت، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال، جامعة جيجل، دون سنة نشر، ص03.

² La convertibilité du dirham Marocain, vu le 06/06/2015, disponible sur le site :

<File:///the/%20convertibility//%20convertibilit/%c3%a9%20du%20dirham.pdfhtm>, p :02

³ M.Gutian, currency convertibility : concepts and degrees , seminar or currency convertibility, sponsorisé par le FMA (the arab monetary fund), Décembre 1993,p :03.

⁴ M.Benjelloum, la convertibilité du dirham, rapport de recherche présenté à la faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de maîtrise ès sciences, université de montréal, Aout 1994, p : 55.

الصرف تصبح هي الأساس باستثناء بعض العمليات أو الأشخاص، لذلك فالتحويل ليس صفة عادية بالنسبة للعملة بل حق جزئي يتميز أساسا ببعض المخاطر لحاملها من أجل بعض العمليات المتميزة¹؛ من خلال ما سبق يمكن القول أن مصطلح التحويل ليس له معنى واحد حيث يتطور بتطور مجريات التاريخ النقدي، وعلى أساس هذا الأخير يمكن تعريف التحويل على أنه إمكانية الحصول على القيمة المعاكسة لعملة معينة معدنيا أو ورقيا أو عن طريق الذهب.

ثانيا: تصنيفات التحويل

1 - طريقة التقسيم الأولى: تسمح عمليات الصرف بتحويل العملات فيما بينها بسعر تحويل يعرف بسعر الصرف حيث يحدد هذا الأخير في سوق الصرف الذي يضمن مقابلات العملة الأجنبية من العرض والطلب مقابل العملة الوطنية، ويمكن تقسيم التحويل إلى تحويل العملة وفقا للعمليات المحققة من جهة وتحويل العملة وفقا للعملاء المعنيين من جهة أخرى كالتالي²:

أ - التحويل وفقا للعمليات المحققة بقسم التحويل وفقا للعمليات المحققة إلى:

- التحويل الجزئي: هو عملية تحويل العملات فيما بينها بكل الصفقات الجارية ما عدا عمليات رأس المال.

- التحويل الكلي: وهو ما يسمح لكل عون اقتصادي أن يغير العملة الوطنية بعملة أجنبية صعبة من أجل كل العمليات باستثناء العمليات الجارية، منها عمليات التجارة الخارجية (استيراد، تصدير، عمليات سداد للخارج...) كما يتضمن كل العمليات المتعلقة بحسابات رأس المال.

ب - التحويل وفقا للعملاء المعنيين: ينقسم التحويل وفق العملاء المعنيين إلى:

- التحويل الداخلي أو التحويل الكلي: حيث يعطي التحويل الداخلي أو التحويل الكلي إمكانية لكل فرد مقيم أو غير مقيم أن يحول بحرية العملة الوطنية إلى عملة صعبة، وهو مرادف لغياب تام للرقابة على الصرف.

- التحويل الخارجي أو المحدود: حيث لا يعطي التحويل الخارجي أو الجزئي إمكانية للأفراد غير المقيمين بتحويل العملة الوطنية، هذا النظام مرادف لعملية الرقابة على الصرف بالنسبة للأفراد المقيمين.

¹ Noura, la convertibilité de la monnaie dans les pays en voie de développement, Institut national des statistiques, économie appliquée (INSEA), Royaume du maroc, p : 05.

² La convertibilité de dirham, op.cit, p : 02.

2- طريقة التقسيم الثانية: إضافة إلى التعريفات المتعددة للتحويل، فمستويات التحويل تحدد وفق اختلافات متنوعة حيث نجد ثلاثة أصناف منها¹:

أ - مالكي العملة الصعبة: إذا دققنا في جانب مالكي العملة الصعبة نجد التحويل الداخلي أو الخارجي، فهو إذا تحويل خارجي عندما يستفيد الأشخاص غير المقيمين من تحويل كلي للعملة حيث لديهم الحق في تحويل العملة الوطنية لعملة صعبة بدون أي شروط، فهذا المستوى يعتبر فائدة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، أما مصطلح التحويل الداخلي فيستخدم عندما لا نضع أي حدود أو شروط سواء بالنسبة للمقيمين أو غير المقيمين، وفيما يخص هذا الأخير من بين الدول التي طبقت هذا المستوى من التحويل هي الو م أ وسويسرا و ألمانيا.

ب - الهيئات أو المؤسسات النقدية: يقوم المستوى الثاني للتحويل على الهدف الذي تبحث عنه الهيئات التي تتبنى هذا المستوى من التحويل، حيث يتحدد توجه هاته الهيئات بالنظر لطبيعة العمليات التي تتطلب عملة صعبة فنجد: تحويل الحساب الجاري وتحويل رأس المال.

- تحويل الحساب الجاري: التحويل المتعلق بالعمليات الجارية والأكثر انتشارا يعرف كالتالي: "هو الحق في تبديل عملة محلية مقابل عملة صعبة من أجل إتمام كافة العمليات أو الصفقات المتعلقة بالحساب الجاري"²

- تحويل حساب رأس المال: يخص كل العمليات المتعلقة بحساب رأس المال.

ج- الإطار الجغرافي: من وجهة نظر جغرافية، نجد اختلاف بين التحويل الإقليمي أو الجهوي والتحويل الكلي أو الإجمالي، فالأول لا يخص إلا عملات الدول الأعضاء في المنطقة النقدية حيث يلاحظ أن المناطق التي لديها فروقات اقتصادية تكون في صراع مباشر مع مفهومها للتحويل.

المطلب الثالث: الانتقال من التحويل الجزئي إلى التحويل الكلي (شروطه، إيجابياته وسلبياته)

من دون دعم فكرة أن تحويل حساب رأس المال يخص السعر المطبق يجب معرفة أن الفوائد المترتبة عن التحرير ليست نظامية بل تعتمد على تحديات كبيرة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية، وفي الواقع إن زيادة حركة رؤوس الأموال الناجمة عن الانتقال إلى عملية التحويل الكلي يمكن أن تتسبب في ضعف الأنظمة المالية والبنكية الوطنية من خلال التوسع المفرط في الطلب الكلي، هذا ما

¹ Pawel H.Dembinski, L'inconvertibilité est-elle un obstacle aux échanges entre les économies planifiées de l'Europe de l'est et les économies de marchés ?, revue d'études comparative Est-ouest - vol, 16, n° :04, 1985, p : 115.

² M.GUITAIN, op.cit, p : 05.

يقودنا إلى التفكير بأن توجه سياسات الاقتصاد الكلي على وجه الخصوص السياسات النقدية وسياسة سعر الصرف جد مهمة من أجل ضمان الإدارة السليمة والكافية لعملية التحويل.

بغض النظر عما يمكن أن يخلقه التحويل الكلي من أخطار، فالأدبيات الاقتصادية عموما تركز على الشروط التي تضمن تحقيق الإيجابيات وتخفيض سلبيات التحويل الكلي، فمن الضروري التركيز على الشروط الأساسية التي تضمن النجاح في الانتقال إلى التحويل الكلي، فمن الضروري التركيز على الشروط الأساسية التي تضمن النجاح في الانتقال إلى التحويل الكلي وخصوصا استدامته.

أولاً: شروط الانتقال إلى التحويل الكلي

إن الانتقال من التحويل الجزئي أو المحدود إلى التحويل الكلي يتطلب عدد معين من الشروط لكنه من الصعب توفير قائمة شاملة منها، لذلك يمكن تسليط الضوء على بعض النقاط التي حددها الأدب النظري وهي موضحة كآآي¹:

1 - من حيث التوازن الداخلي:

يعرّف التوازن الداخلي نظرياً على أنه مستوى الإنتاج الموافق لعمالة كاملة ومعدل تضخم منخفض ومستدام، حيث يثير هذا التعريف بعض القضايا، ففي الواقع لا يوجد توازن داخلي عندما يترافق التضخم المنخفض مع نمو بطيء أو سلبي أو عندما يرفق النمو السريع بمعدل تضخم مرتفع، فالتوازن الداخلي يتحقق من خلال الاعتماد على سياسات مالية ونقدية تسمح بخلق التوازن بين الطلب الكلي والعرض المتاح.

إن ارتفاع الضغوط التضخمية يحد من القدرة التنافسية للاقتصاد وتفاقم وضع ميزان المدفوعات، فمن أجل الحفاظ على عملية التحويل وفق أفضل الظروف أو الشروط وجب توفر استقرار مالي داخلي حتى يبقى التضخم عند مستويات منخفضة نسبياً، ولقيام بذلك من المهم تبني سياسة اقتصادية ملائمة بصفة خاصة في الجانب النقدي والمالي لاحتواء الطلب الكلي في حدود القدرة الإنتاجية التي يمكن أن يلبها البلد، كما أن سياسة مالية حكيمة هي أيضاً عنصر هام في تحقيق التحويل الكلي لعملة معينة، فتواجد عجز كبير في الميزانية قد يتطلب تمويل زائد عن طريق خلق النقود مما يؤدي إلى خطر عدم استقرار سعر الصرف وتنشيط الاستثمارات الأجنبية و الوطنية.

¹ - مراكشي حياة، إشكالية قابلية تحويل الدينار ودورها في الحد من اللجوء إلى السوق الموازية -دراسة حالة تركيا وبعض الدول العربية-، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، سطيف، 1، 2018-2019، ص 95.

كذلك اللجوء إلى الاقتراض من الخارج بمعدلات فائدة مرتفعة يخلق أيضا مشاكل منها إدارة الديون، تخفيض الجدارة الائتمانية، كما يضعف قدرة الاقتصاد على تسيير الصدمات الخارجية.

2- من حيث التوازن الخارجي:

يعرّف التوازن الخارجي غالبا على أنه الحالة التي يتم فيها تمويل حساب المعاملات الجارية عن طريق حركات رؤوس الأموال في ظل ظروف متوافقة مع توقعات النمو الاقتصادي، دون أي قيود تقرض على التبادلات التجارية أو المدفوعات، بشرط أن يكون مستوى احتياطات الصرف كاف ومستقر نسبيا، يجب أن يعكس مستوى سعر الصرف التوازني. كما يعرف التوازن الخارجي أيضا بمعناه الواسع على أنه صافي تدفق رؤوس الأموال الدولية والتي تتطابق مع مستوى توازن الادخار والاستثمارات الوطنية متوسطة الأجل، فالتوازن الخارجي لا يعني بالضرورة أن الحساب الجاري سلبي.

في سياق الانتقال إلى عملية التحويل الكلي كثير من الاقتصاديين الذين يعتقدون أن التوازن المالي الخارجي شرط ضروري وكافي للانتقال إلى عملية التحويل الكلي.

3- فيما يخص نظام الصرف:

فيما يخص الصرف، لا يوجد نظام صرف شامل أو كامل أو قاعدة مطلقة في نظام التحويل الكلي أو الكامل، فمستوى سعر الصرف يرتبط بقواعد العرض والطلب، من هنا توضح النظرية الاقتصادية أن حركة رؤوس الأموال تجعل ثبات أسعار الصرف غير متناسقة مع مرور الوقت في ظل سيادة السياسة النقدية التي تتسبب في خلق خطر صرف كبير مهما كان نظام الصرف المعتمد.

نظريا ومن خلال مثلث عدم التوافق لمندل فإن السياسة الاقتصادية يجب أن تختار بين ثلاثة أهداف:

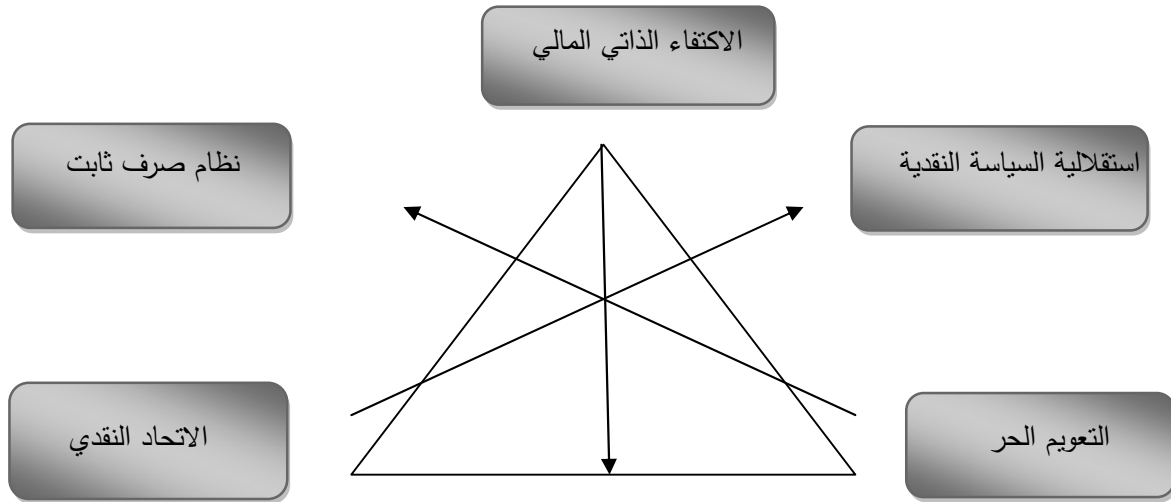
أ - استقرار معدل الصرف الذي يضمن للمؤسسات والأعوان الاقتصاديين نظرة اقتصادية واضحة، ويقلل أو يخفف من حالات عدم التأكد

ب - استقلالية السياسة النقدية والتي تسمح بتثبيت مستوى سعر الفائدة وفقا للاحتياجات الداخلية للاقتصاد

ج - حرية حركة رؤوس الأموال والتي تسمح بالدخول لأسواق رؤوس الأموال بأقل الأسعار

على السلطات النقدية إذا إيجاد العلاقة المثالية في مثلث مندل وهي نظام الصرف ودرجة حركة رؤوس الأموال وفعالية السياسة النقدية لأن حرية حركة رؤوس الأموال يجعل ثبات أسعار الصرف غير متناسبة أو متلائمة مع سيادة السياسة النقدية.

الشكل رقم (02): الحركة المثالية لرؤوس الأموال



Source : Z. EL KADHI, **convertibilité totale du dinar : enjeux et définis**, Institut Tunisienne de la compétitivité et des études quantitatives, février 2011, p : 15.

يجب أن نعرف أن عملية التحويل الكلي تتطلب هامش أوسع لسعر الصرف للتكيف مع تغيرات العرض والطلب في السوق، لكن بدون شك فإن الانتقال من نظام صرف ثابت على نظام صرف مرن مرفوق بزيادة في تقلبات أسعار الصرف.

4 - من حيث احتياطي الصرف:

إن تسيير احتياطي الصرف هو عنصر أساسي في إدارة الاقتصاد الكلي، لذا فعملية التحويل الكلي تفرض مستوى احتياطي صرف وخطوط ائتمان خارجية مهمة ومريحة، على الأقل لأجل قصير لتقوية مصداقية العملة في سوق الصرف، وفي الواقع، المستوى المرغوب من احتياطات الصرف يتغير حسب كل اقتصاد وخصوصا حسب الأولوية التي تمنحها السلطات النقدية لاستقرار سعر الصرف¹.
وفيما يخص تحديد المستوى الأمثل من الاحتياطات الدولية، نجد أساسا ثلاث طرق الأولى تقوم على تتبع معايير أو مؤشرات مسبقة، أما الثانية فتأخذ شكل نموذج ديناميكي بينما الثالثة تستند على عمليات الطلب على الاحتياطات الدولية، هاته الأخيرة تقوم على مبدأ التوازن بين العرض والطلب طويل الأجل على الاحتياطات في الاقتصاد.

¹ M. NSOULI ET autres, le dur passage à la convertibilité monétaire en Afrique du sud, finance et développement, décembre 1992, p : 04.

5 - من حيث تطوير مناخ الأعمال:

من أجل السماح بأفضل انتقال للأثار الإيجابية للتحويل من حيث تخصيص الموارد في الاقتصاد من الضروري تحرير الإطار الاقتصادي الكلي للتحفيز على الاستثمار وكذا الحواجز الجبائية، والرقابة على الأسعار وأسعار الفائدة وكذا القيود على سوق العمل بالإضافة لتشغيل نظام السوق، ومنه المكاسب المحتملة من عملية التحويل الكلي تتطلب قدرات مناخ الأعمال من أجل تحفيز الاستثمار الخاص.

6 - من حيث السوق المالي:

إن القطاع المالي والإدارة المالية السليمة هي عناصر أساسية في عملية تحويل حساب رأس المال تسمح للبنوك بالاستثمار في تدفقات رؤوس الأموال بشكل حذر، والحد من الصدمات الخارجية، وتعتمد قوة هذا القطاع على بعض الأمور الأخرى منها مستوى الرقابة البنكية واحترام المعايير الاحترازية. وفي هذا السياق تسهم عملية التحويل في النمو الاقتصادي في البلدان التي لديها قطاع مالي متطور بما فيه الكفاية، والذي قد يكون تأثيره بالعكس في البلدان التي لديها قطاع مالي هش.

من دون شك الانفتاح المالي الخارجي الموسع والمتنوع بعملية تحويل شامل أو كلي للعملة ينطوي عليه مشاركة أكبر في السوق المالي وعلى رأسها البورصة في تمويل الاقتصاد.

من خلال ما سبق يمكن إحصاء أربعة شروط لنجاح التحويل:

- يجب أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي فعالة من أجل تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والموارد المتاحة إذ أن إدارة السياسة المالية والنقدية تعتبر أكثر أهمية في عملية التحويل الكلي
- يجب أن يكون سعر الصرف مثبت عند مستوى معقول أو منطقي يوازن بين الطلب والعرض على العملة الأجنبية دون قيود للصرف، وهذا من أجل تحقيق التوازن الخارجي
- يجب الاحتفاظ باحتياطات على مستوى كاف لتمكين البلد من احتواء الصدمات الداخلية والخارجية دون الحاجة لإعادة القيود
- حتى يكون الأثر الإيجابي للتحويل الكلي على تخصيص الموارد يمس الاقتصاد ككل يجب تحرير نظام الحوافز

ثانيا: إيجابيات وسلبيات التحويل الكلي

سوف يتم التطرق في هذه النقطة إلى إيجابيات وسلبيات التحويل الكلي من خلال ما يلي¹:

1 - إيجابيات التحويل الكلي: إن قابلية تحويل عملة معينة حسب صندوق النقد الدولي تقدم فوائد متعددة

تنتج في الواقع بسبب رفع القيود وتكون هاته الفوائد أكثر اتساقا إذا كان التحويل كلي فهو يسمح ب:

- جذب الاستثمارات الأجنبية.

- زيادة كفاءة القطاعات المالية المحلية من خلال وجود المنافسة الأجنبية

- تعزيز الروابط بين المستثمرين ومصادر الادخار لأن هذه الأخيرة تركز على الاستثمارات الأكثر

مردودية

- تحسين صورة البلد من جهة ضمان كل التحويلات للمستثمر الأجنبي مع البلد صاحب العملة ومن

جهة أخرى الاستفادة من تعامل المؤسسات المالية الدولية

- خلق إطار عمل للأعوان الاقتصاديين لتطوير أنشطتهم والتحقيق السريع لمعاملاتهم مع الخارج

- اتخاذ قرارات سليمة وفعالة من قبل العملاء الاقتصاديين بما أنها قائمة على أساس أسعار تعكس

التوازن بين العرض والطلب بالموائمة مع الأسعار الأجنبية².

- القضاء على جميع العقبات التي تعترض عملية تحرير التجارة الخارجية وبالخصوص الصادرات

- تحسين إنتاجية عمل المؤسسات والتي تكون عرضة للمنافسة الأجنبية

- الحد من المشاكل المتعلقة بتمويل النقد الأجنبي

2 - سلبيات التحويل الكلي: إن الانتقال إلى التحويل الكلي يمكن أن ينتج عنه آثار سلبية على الاقتصاد

كما يلي³:

- يكشف عن عدم استقرار أنظمة الصرف ويبين كيف أن التلاعب في أسعار الصرف في اقتصاد مفتوح

بشكل متزايد يخلق قوة تجارية هائلة قادرة على تعزيز النمو

- تقتصر مخاطر التحويل الكامل على ظاهرة هروب رؤوس الأموال والمضاربة على العملة المحلية

¹ - مراكشي حياة، مرجع سبق ذكره، ص 98.

² - M.Benjelloum, op.cit, p: 61.

³ - مراكشي حياة، مرجع سبق ذكره، ص 99.

- تظهر الحقائق الاقتصادية غالبا أن الانفتاح الواسع يزيد من المخاطر الخارجية في فترة قصيرة من التحويل أو خلال مراحل عملية التحويل، حيث أن دخول وخروج رؤوس الأموال الضخمة له آثار اقتصادية سلبية

- من جهة أخرى فإن تدفقات رؤوس الأموال الضخمة تمارس ضغوطا قوية على الأقل في المدى القصير على سعر الصرف وعلى السياسة النقدية وكذا سعر الفائدة، والتي تؤثر على استقرار النظام المالي البنكي، كما تحد كثيرا من حوافز الاستثمار ومن ثم تقلل إلى حد كبير من النمو، بالإضافة إلى أن المستوى الضعيف من احتياطي الصرف يحد من قدرة السلطات النقدية على التدخل للتحكم في تغيرات سعر الصرف الناتجة عن عوامل مؤقتة

- تدفق كبير لرؤوس الأموال في بيئة اقتصادية ومالية غير مستقرة

- خطر صرف العملة الوطنية بعملات أجنبية في بلد يتميز باختلال اقتصاده الكلي مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال

- إمكانية زيادة تقلبات سعر الصرف الناتجة عن المضاربة كتقلبات حركة رؤوس الأموال

في الواقع لا يمكن الإنكار أن الانتقال إلى التحويل الكامل قد يشجع على هروب رؤوس الأموال إذ أكد الأعوان الاقتصاديون أن السياسة الاقتصادية المنتهجة غير متناسقة والنظام المالي الوطني ليس قوي بما فيه الكفاية وغير مدعم، أو إذا كان هناك شكوك حول الآفاق الاقتصادية للبلد المعني، ما يدفعنا إلى القول أن عملية التحويل ليست أداة للسياسة الاقتصادية ولكنها تعكس قدرة الاقتصاد على تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق الصرف.

بحيث لا تستطيع الجزائر القيام بعملية التحويل في ظل هشاشة الاقتصاد الوطني وتآكل احتياطي الصرف من العملة الصعبة، بحيث تراجع احتياطي الصرف إلى 62 مليار دولار مطلع 2020، ووفقا لتقديرات قانون المالية التكميلي لعام 2020 سينزل احتياطي الصرف إلى 44.2 مليار دولار بنهاية العام الجاري بعدما كان مقدرا ب 51.6 مليار دولار، ويعادل هذا المستوى من احتياطات الصرف سنة كاملة من الاستيراد.

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي وبعض التجارب الدولية

يساعد التنويع الاقتصادي في رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في الدولة النفطية التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط.

المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية

1- تعريف التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية في الكثير من الأحيان يعتقد بأن التنويع الاقتصادي هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع سلة السلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساس من تنويع هيكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات¹.

يتضمن التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمثين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات.

أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع النفط ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.

2- أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية:

هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل عرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليميين كما أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن الفرص.

¹ - محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي - تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي عبر الأنترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،

وعليه فإن أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية تكمن في¹:

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدا عن النفط مع تشجيع القطاع
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليميا واجتماعيا*
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير رؤوس الأموال المطلوبة.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يعتبر مؤشر هر فندل - هيرشمان (HER FENDAL-HIRSHMAN) من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لأي اقتصاد، إذ تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد (1) بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على عدم التنويع الاقتصادي، أي التركيز الاقتصادي، وبحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية²:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum P_{Xi} \left(\frac{X_i}{X} \right) - \sqrt{1/N}}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث: X_i : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

X : الناتج المحلي الإجمالي PIB

N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

بالإضافة إلى هذا المؤشر هناك مؤشرات أخرى تعتبر كأدلة على مستوى التوزيع تتعلق أساس

بأداء الاقتصاد الكلي وهي³:

- درجة التغيير الهيكلي

- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط

1

² - سي محمد كمال، التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات جامعة البويرة-الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016، بتصرف

³ - نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنويع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، ط1ن المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، 2014، ص ص 35-36.

- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة
- تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة
- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي
- توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص

المطلب الثالث: تجارب دولية في مجال استراتيجية التنوع الاقتصادي

نستعرض فيما يلي أهم التجارب الدولية، القارية والعربية التي يشهد لها بالنجاح في مجال التنوع

الاقتصادي

1 - تجربة جنوب إفريقيا:

يعود نجاح تجربة جنوب إفريقيا إلى استحوادها على ثروات معدنية هائلة، مكنتها من إنشاء قاعدة صناعية جديدة عملت على تطويرها في أواخر القرن العشرين بحيث ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، وبمعنى آخر تعتبر القاعدة الصناعية القائد الأساس للنمو والتنوع الاقتصادي، وتمثلت أهم خطوات التنوع الاقتصادي في جنوب إفريقيا في الآتي¹:

أسست حكومة جنوب إفريقيا منشآت مثل (phoskor) لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة (sasol) في مجال تحويل الفحم كما نجد من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنوع داخليا: مكتب المعايير لجنوب إفريقيا Sabas ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية (csir)، ويعتبر إنشاء إطار وطني للسياسات الصناعية وخطة عمل لهذه السياسات قصد تسهيل التنوع أهم خطوة قامت بها الحكومة سنة 2007.

تطوير وبشكل جيد لإطار الشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية التحتية، مما مكنها في فترة 8 سنوات من إنجاز 60 مشروع، ووضع أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوهانزبورغ وبريتوريا.

- إدخال الحكومة الإلكترونية ومبادرات التدريب الإلكتروني كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة

- تطوير جيد لسوق مالي محلي، مع توفير عدد هائل من الخدمات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعال.

¹ - United nation, economic diversification in africa : africa :areview of selected countries ,op- cit, pp :28- 35.

2- تجربة ماليزيا:

تميزت هذه التجربة بتدخل الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، مع التركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال¹:

- اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية .
- التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، وفي الوقت نفسه تم استهداف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

¹ أمجد حجابي، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015، ص 71.

المبحث الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

يعتمد نموذج النمو السائد في الجزائر على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد عبر آلية الإنفاق الحكومي، ويعد جزء من هذا الإنفاق استهلاكيا متعلق بأجور المواطنين ورواتبهم في القاع العام، في حين أن جزءا آخر منه متعلق بإنفاق رأسمالي ذو صلة بالمشاريع التنموية والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية

المطلب الأول: نموذج النمو الاقتصادي في الجزائر

نقف هنا على أهم خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر وكذا القطاعات المحركة له

1 - خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر: يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالخصائص التالية¹:

- **تمديد النمو:** بمعنى أنه ناتج عن ضخ مبالغ كبيرة في استثمارات عمومية جديدة وليس نتيجة مشاريع منتجة للعمل ورأس المال

- **النمو المكلف:** إذ يجب ضخ الكثير من المال لربح نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام، هذا النمو ناتج عن الارتفاع المعتبر للنققات العمومية، وهذه النققات العمومية يتم تمويلها بواسطة إيرادات المحروقات

- **النمو العابر:** فهو مرتبط بالظرف البترولي العالمي

2 - **القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي في الجزائر:** لمعرفة أهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي، نستعين بنسبة مساهمة هاته القطاعات في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي

¹- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - الجزائر، 2006-2007، ص 82.

الجدول رقم (03): نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2015 الوحدة: %

السنوات	القطاعات	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
	الفلحة	15.58	13.36	12.76	11.82	10.49	10.47	11.51	7.78	8.81	8.73	9.04	11.38	11.99	11.44	11.94
	المحروقات	25.22	35.13	38.64	43.87	47.11	43.75	39.58	54.39	52.05	53.73	53.01	46.46	44.52	41.46	42.94
	الصناعة خارج المحروقات	7.25	5.50	4.00	6.06	5.89	6.36	7.13	5.56	5.97	6.12	6.50	7.61	8.27	9.26	9.13
	البناء والاشغال العمومية	14.89	13.05	12.21	11.73	11.19	12.31	12.36	9.31	9.12	8.31	7.85	8.99	9.33	10.15	9.28
	النقل و الاتصالات	13.36	11.76	11.38	9.11	8.90	10.22	11.26	9.24	10.23	10.12	10.02	10.05	9.09	9.35	8.80
	التجارة	18.18	15.60	14.55	13.73	12.82	13.19	14.23	10.73	10.74	9.91	10.38	11.90	12.85	13.97	13.79
	الخدمات	5.07	4.29	4.01	3.69	3.60	3.70	3.94	3.00	3.08	3.08	3.19	3.59	3.94	4.22	4.11

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الديوان الوطني للإحصائيات

<http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html>

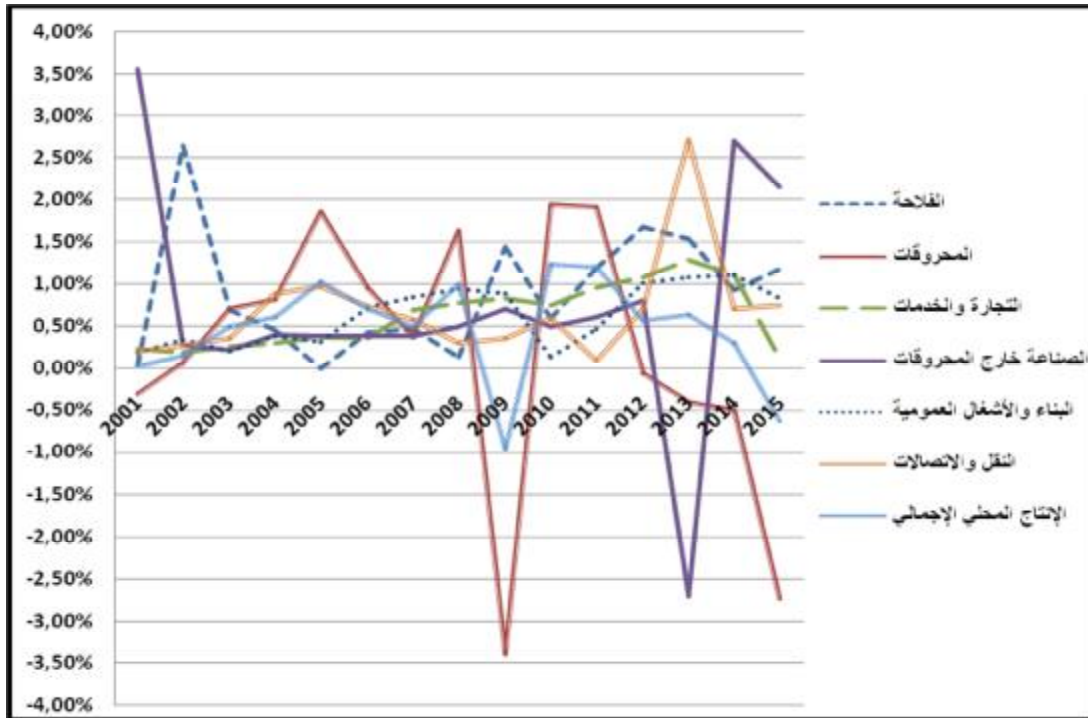
يتضح من الجدول رقم (01) ارتفاع الإسهام المباشر لقطاع المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي، حيث تمثل أعلى نسبة خلال الفترة (2011-2015)، إذ بلغت 54.39 %، نتيجة تراجع أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، ومع عودة التحسن في سوق النفط عادت النسبة للارتفاع خلال الفترة (2010-2012)، لتعاود الانخفاض خلال الفترة (2013-2015)، حيث بلغت سنة 2015 نسبة 25.55% تزامنا مع انخفاض أسعار النفط .

أما بالنسبة لإسهام القطاعات الأخرى في الإنتاج المحلي الإجمالي، فقد عرف تذبذب طفيف خلال فترة الدراسة، إلا أنه كان هناك تزايد مستمر في نسب المساهمة خلال الفترة (2011-2015)، فقد انتقلت نسبة مساهمة الفلاحة من 10.49% سنة 2011 إلى 15.58% سنة 2015، ولعل ذلك مرده للجهود الرامية إلى تنمية القطاعات خارج المحروقات، لاسيما منها الفلاحة.

كما يمكن مقارنة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات النمو للقطاعات الاقتصادية لمعرفة أي القطاعات تعتبر محركا للنمو، فمن خلال الشكل رقم (02)، يتبين أن قطاع المحروقات يمثل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، حيث نلاحظ أن تغيرات معدل هذا القطاع تتطابق مع تغيرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما لا تتطابق تغيرات معدلات بقية القطاعات مع تغيرات معدل الإنتاج المحلي الإجمالي، مما يدل على اعتماد هذا الأخير على قطاع وحيد وهو النفط، وهذا ما يفسر عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، نتيجة لتقلب أسعار النفط العالمية .

الشكل رقم (03): معدلات نمو الإنتاج المحلي الإجمالي حسب القطاعات خلال الفترة (2001-

2015)



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الديوان الوطني للإحصائيات

<http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html>

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر

نركز على بعض المؤشرات التي توفرت لدينا حولها البيانات وهي مؤشر تركيز وتنوع الصادرات، مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي، نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات

1 - تركيز وتنوع الصادرات في الجزائر:

يعد كل من مؤشري التنوع والتركيز من بين الأدلة التي تكشف عن مستوى التنويع الاقتصادي في أي بلد

1-1 - مؤشر التنوع (Diversification index): يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1 بحيث كلما اقترب المؤشر مجموع الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، وبحسب وفق الآتي¹:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1}^n |h_{ij} - h_i|}{2}$$

بحيث: h_{ij} تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات الدولة j

h_i تمثل حصة صادرات السلعة i من إجمالي صادرات العالم

1-2 - مؤشر التركيز (concentration index): يقيس درجة تركيز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات الوطنية، وتتراوح قيمته بين 0 و 1، حيث ترمز قيمة 1 إلى تركيز تام للصادرات الوطنية، وبحسب هذا المؤشر وفق الآتي²:

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum (X_i - X)^2 - \frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

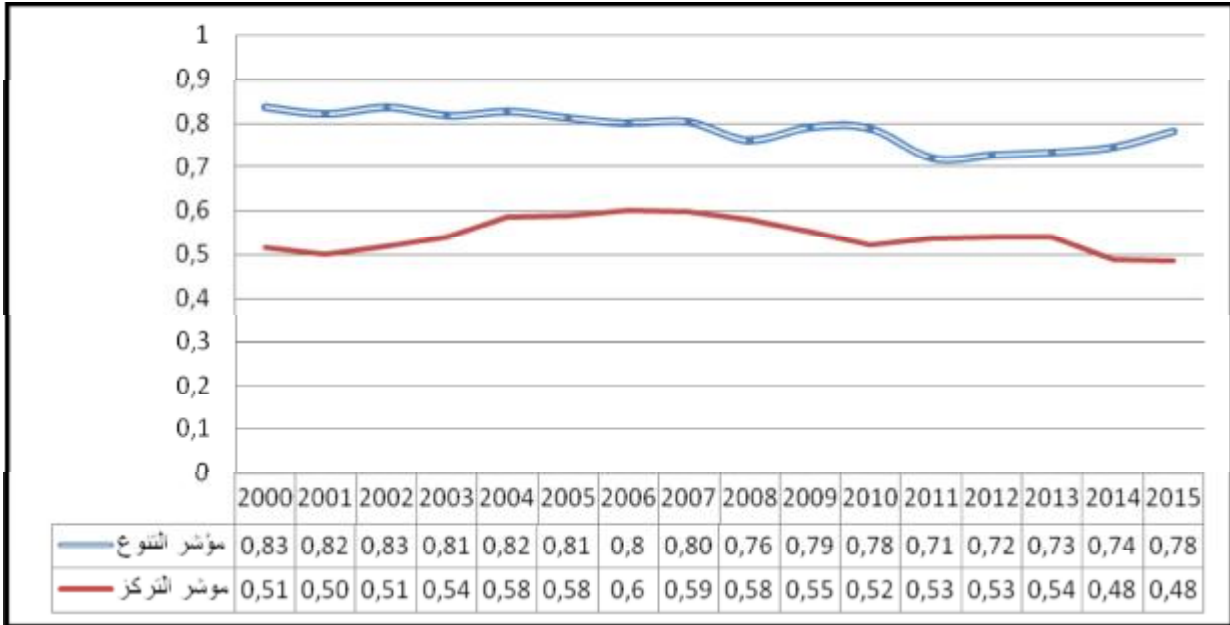
¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2009، أبو ظبي 2009، ص ص 145-146.

² Amar ahmadov, political determinants of economic diversification in natural resource-rich developing countries, 4may2012, p09.

بحيث: X_i صادرات السلعة i

X إجمالي صادرات السلع للدولة j

الشكل رقم 04: تطور مؤشر تنوع وتركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على إحصائيات الأونكتاد: <http://unctadstat.unctad.org/FR/>

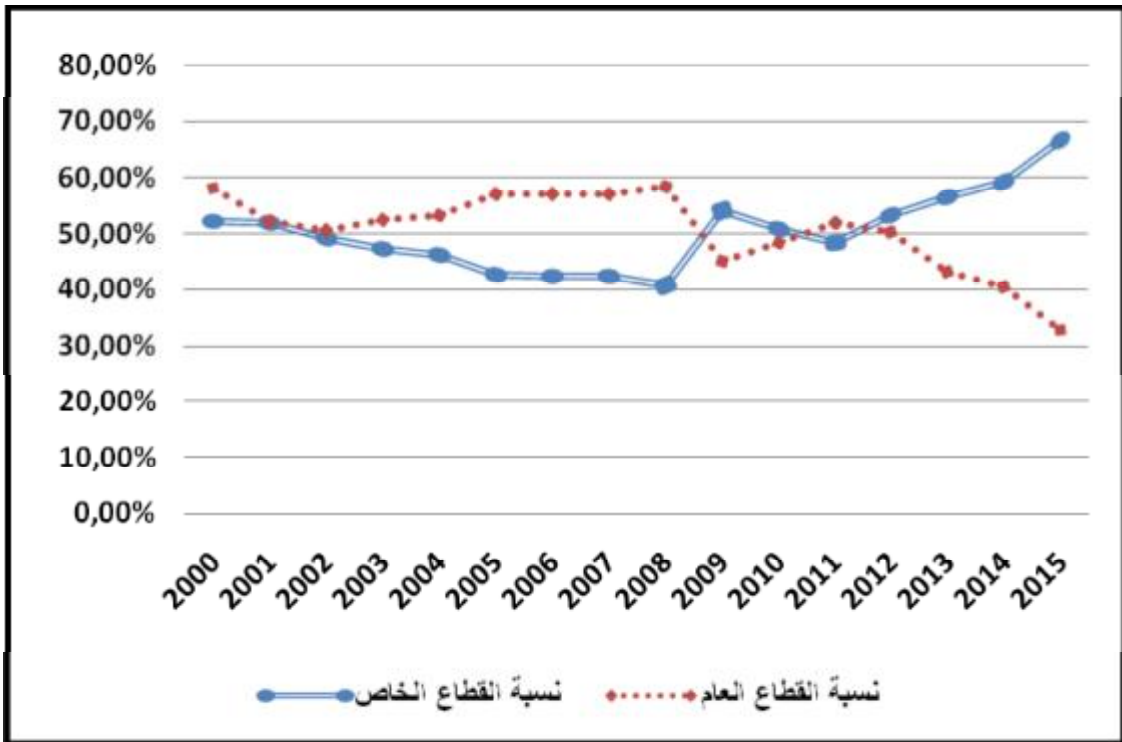
وبالنسبة لواقع مؤشر التنوع والتركز هذا في الجزائر (الشكل رقم 03) يشير تطور مؤشر التنوع خلال الفترة (2000-2015) إلى أن صادرات الجزائر لم تصل بعد إلى درجة التنوع المقبولة، حيث أن قيمة هذا المؤشر تراوحت بين 0.7 و 0.8، أما فيما يخص مؤشر التركيز، فقد تراوحت قيمه خلال هاته الفترة بين 0.5 و 0.6 وهي قيمة تدل على تركز صادرات الجزائر، ويدل على ذلك مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات بنسبة 97.56% مقيمة ب 43.937 مليار دولار سنة 2005 مقارنة بنسبة 95.54% مقيمة ب 60.304 مليار دولار سنة 2014¹. وبالتالي نقول أن الاقتصاد الجزائري يعد من الاقتصادات الأكثر تركزا والأقل تنوعا.

¹ - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، متوفر على الموقع <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>

2 - نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي:

إن دراسة مدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتغيره عبر الزمن، تمكن من معرفة مدى التنويع الاقتصادي، فإذا كان هذا القطاع في نمو مستمر يعني ذلك أن هناك تنويع اقتصادي والعكس.

الشكل رقم 05: تطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي



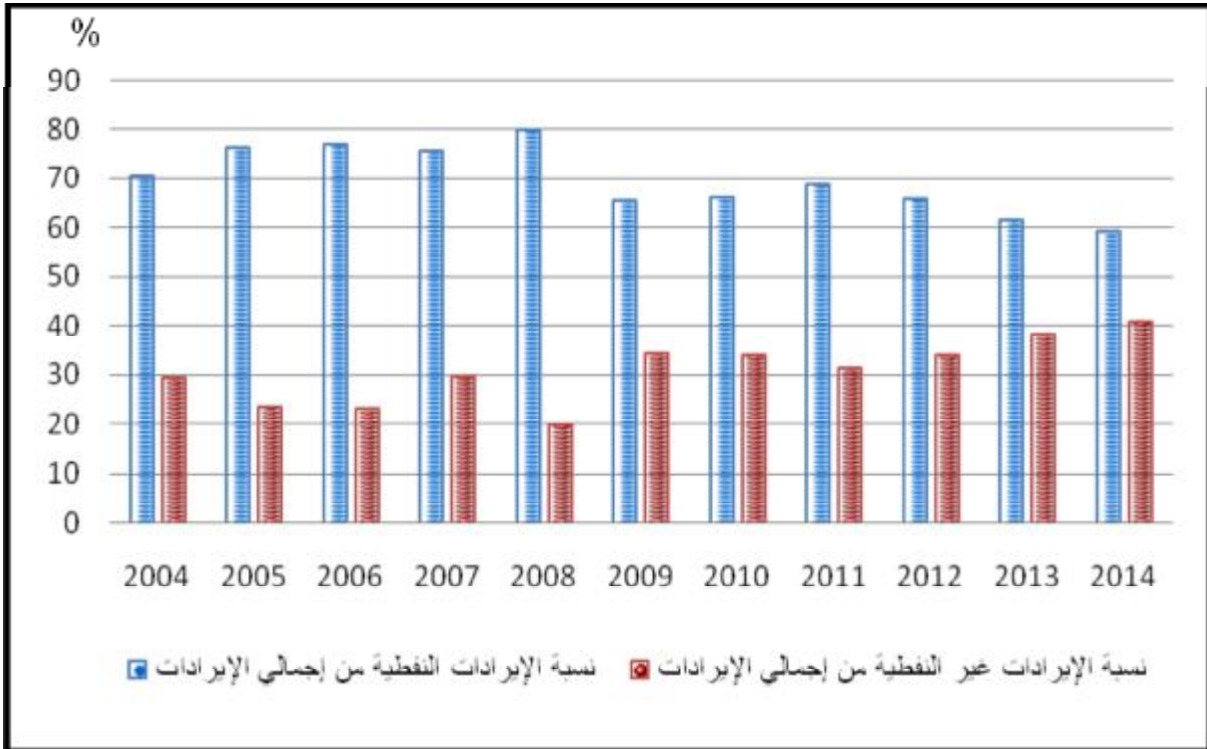
المصدر: من إعداد الطالبات استنادا إلى الديوان الوطني للإحصائيات:

<http://www.ons.dz/-compte-de-production-et-compte-d-.html>

يبين الشكل رقم 04 تطور نسبة مساهمة كل من القطاعين العام و الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)، حيث نلاحظ تفوق القطاع العام على القطاع الخاص في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ولو أنه بفارق طفيف، حيث تعدت نسبة مساهمة القطاع الخاص 55% خلال السنوات 2009، 2010، وبداية من سنة 2012، إلا أن هذا التغير كان نتيجة لانخفاض إنتاج قطاع المحروقات الذي يمثل القطاع العام، وبالتالي نستنتج أن الفترة (2000-2011) تميزت بعدم وجود تنويع اقتصادي، أما الفترة (2012-2015) فتدل على التوجه نحو تنويع الاقتصاد .

3- نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات:

الشكل رقم 06: تطور نسبة الإيرادات النفطية والغير نفطية من إجمالي الإيرادات



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على تقارير بنك الجزائر

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، الجداول الإحصائية، ص 239.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، الجداول الإحصائية، ص 220.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2015، الجداول الإحصائية، ص 200.

يتضح من الشكل رقم 05 أن الإيرادات غير النفطية أسهمت بنسب متواضعة في تشكيل الإيرادات العامة، حيث تراوحت من 20% إلى 40% خلال فترة الدراسة، مقارنة بالإيرادات النفطية التي أسهمت بنسب مرتفعة في إجمالي الإيرادات، حيث تراوحت من 60% إلى 80% خلال نفس الفترة، لتسيطر على هيكل الإيرادات العامة، ومما لاشك فيه أن التوجه نحو الاعتماد على الإيرادات النفطية

يأتي انعكاسا لارتفاع أسعار النفط، وما يمكن استنتاجه أنه رغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الجزائري، إلا أن النفط يبقى المسيطر الأساس على إيرادات الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: الخيارات الاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري

أولاً: نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري

إن إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر وإخراجه من مصيدة التبعية للعائدات النفطية تتبع أساسا من الطابع الغير متجدد لهذا المورد الطبيعي، وعدم استقرار الوضعية الاقتصادية للجزائر نتيجة لتقلبات أسعاره على المستوى العالمي

1 - مشكلة الدعم: أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى بلوغ تكلفة الدعم غير عادل في معظمه، فعلى سبيل المثال تتفق أغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعومة أكثر مما تنفقه أفقر 20% من الأسر، بالإضافة إلى ذلك، يشجع الدعم الاستهلاك المفرط، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم وإبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا¹.

2 - الاعتماد على النفط وغياب استراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد: ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساس لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدتها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على العيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام، والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب استراتيجية للتنويع الاقتصادي².

3 - مشكل التمويل: يتمثل هذا المشكل أساسا في قصور الادخار عن معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وضعف السياسات والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات، ونشر الوعي الادخاري، زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب،

¹ - صندوق النقد الدولي، النشرة الإلكترونية الجزائر يسعى لتنويع الاقتصاد وإعادة تشكيله في سياق انخفاض الإيرادات النفطية، 19ماي 2016، ص03.

² - نوي نبيلة، معوقات التنمية المستدامة في الجزائر وحلول ما بعد الأزمة النفطية، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة بويرة-الجزائر، يومي 29-30 نوفمبر 2016.

مما يؤدي إلى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي، وتحويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل¹.

ثانيا: نموذج اقتصادي متنوع

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي نجد:

- 1 - **تغيير نموذج النمو:** حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على الهيدر وكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.
- 2 - **إجراء الضبط المالي:** من خلال تعبئته المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية لاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الإنفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية².
- 3 - **التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني:** بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيات الإعلام والاتصال والسياحة المحلية³.
- 4 - **تحسين بيئة الأعمال:** حسب الإحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016، بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015، فيما يخص بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي من أصل 189 اقتصادا، إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156⁴، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية الموازية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة، وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد.

¹ - أوكيل حميدة، فاسي فاطمة الزهراء، معوقات وسبل تحقيق الإقلاع الاقتصادي للدول النفطية وغير نفطية-حالة الجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29-30 نوفمبر 2016، ص 03.

² - صندوق النقد الدولي، النشرة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص ص 02-03

³ - متوفر على الموقع: <http://elhiwardz.com/pp:78007>

⁴ - حسب إحصائيات أطلس بيانات العالم <http://ar.knoema.com/atlas>

وبناء على ما تقدم نخلص إلى اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري وفق الآتي:

معايير الاستراتيجية	آليات تنفيذ الاستراتيجية
وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي	التخفيض من التمويل الربعي تدريجيا في أفق 2020 إلى غاية 2030، وذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الربعي.
بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع	تنفيذ سياسة صناعية جديدة، التركيز على القطاعات التصديرية، تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية.
تغيير بشكل أساسي إطار الحكومة الاقتصادية	القضاء على الرشوة والفساد الإداري، تحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان، فيما يتعلق بالرقابة على المال العام.
استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات	إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق، الاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات، كالأستثمار وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية.
دعم القطاع الخاص للدخول في قطاعات جديدة	تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات، تسهيل الدعم التمويلي من طرف بنوك التنمية وهيئات تشجيع الصادرات، الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد.
تبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية	صلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي وإدماج الشباب، وضع استراتيجية وطنية تحفيزية لضبط التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات غير الرسمية للدورة الاقتصادية.
تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية	تبسيط الهياكل الضريبية، إعادة النظر في قاعدة 59/41، خلق وسطاء ترويج الاستثمار، إصلاح القطاع المصرفي والمالي.
ترشيد الإنفاق العام	الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات، إحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد.
الشراكة بين القطاعين العام والخاص (ppp)	إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة، تقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص
الاهتمام بالموارد البشرية المذهلة	تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع، فقد حققت الجزائر تقدما فيما يخص الموارد البشرية، حيث سجلت سنة 2014 رصيد 0.736 في ما يعرف بدليل التنمية البشرية، لتحل بذلك المرتبة 83 من بين 187 دولة، حسب تصنيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) للتنمية البشرية، بعدما كانت تحتل المرتبة 93 سنة 2012 ¹ ، ولعل سبب تحقيق هذه المراتب يعود إلى تخصيص الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2014 غلاف مالي قدره 154 مليار دولار لتنمية الموارد البشرية.

المصدر: مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، سنة 2018

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، تقرير التنمية البشرية لسنة 2015.

خلاصة الفصل

يعتمد نموذج النمو السائد في الجزائر على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد عبر آلية الإنفاق الحكومي، ويعد جزء من هذا الإنفاق استهلاكيا متعلق بأجور المواطنين ورواتبهم في القطاع العام، في حين أن جزءا آخر منه متعلق بإنفاق رأسمالي ذو صلة بالمشاريع التنموية والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية.

نخلص إلى أن التنويع الاقتصادي يحتاج إلى جملة من السياسات المتناسقة والمرتبطة فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة، وبالنسبة للجزائر هناك الكثير مما يلزم القيام به لتحقيق التنويع الاقتصادي، وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط.

خاتمة

خاتمة

عملية الانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم دائما ما تكون عملية معقدة، لأن الانتقال من العملة الثابتة إلى العملة المرنة يحتاج إلى اقتصاد قوي، قادر على تحمل الانعكاسات السلبية لعملية التعويم.

فالجائر، ومنذ الأزمة النفطية وتدهور الدولار الأمريكي عام 1986 بدأت الانتقال من نظام التثبيت إلى نظام تعويم سعر صرف الدينار تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وذلك بالانتقال من نظام الربط إلى سلة عملات، إلى نظام جلسات التثبيت إلى التعويم المدار لصرف الدينار، إلا أن هذا التحول لم يكن منظما، وذلك لعدم كفاية الاحتياطات عندما بدأت في عملية التحول، وكذا التدخل المكثف في سوق الصرف للدفاع عن قيمة الدينار.

وفي ظل الظروف الحالية وخاصة مع جائحة وباء كورونا لا تستطيع الدولة تعويم عملتها، نظرا لهشاشة الاقتصاد الوطني وعجز الموازنة العامة، إضافة إلى ضعف الاستثمارات الخارجية وتآكل احتياط الصرف من العملة الصعبة، حيث يعتبر قرار تعويم الدينار مغامرة خاسرة وقفزة نحو المجهول.

نتائج البحث:

تبين من خلال تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال في تبعية للقطاع النفطي، ولم يعرف بعد مستوى التنويع الاقتصادي

- يعد الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصادات تركزا وأقلها تنوعا، وعليه يتبين أن العمل على وضع إستراتيجية لتنويع القطاعات خارج المحروقات يعتبر ضرورة حتمية ويمثل تحديا يجب رفعه لتقليص درجة التبعية للمتغيرات الخارجية

- الجزائر في حاجة إلى تنويع محفظة أصولها الوطنية وقاعدتها الإنتاجية، وإدارة ثرواتها إدارة كفؤة وتوجيه استثماراتها في مجالات متنوعة، وكذا إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية ودعمه وتشجيعه ضمن بيئة عمل مرنة ومحفزة.

اختبار صحة فرضيات الدراسة:

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار وكانت الإجابة

كما يلي:

1- تتمحور الفرضية الأولى كون أن: عدم استطاعة الدولة الجزائرية تطبيق نظام التعويم نتيجة لتآكل احتياطي الصرف والذي انتقل في فترة وجيزة من 200 مليار دولار مع أواخر 2014 إلى حوالي 62 مليار دولار مع مطلع السنة الحالية.

2- في حين تتمحور الفرضية الثانية على أن: اللجوء إلى التنويع الاقتصادي يساعد على بناء اقتصاد قوي وأقل تعرضا للصدمات الخارجية وهذا ما توصلنا إليه في الدراسة

التوصيات و الاقتراحات:

- ضرورة الاستمرار في الإصلاحات بالتزامن مع ضبط أوضاع المالية للتحويل من نموذج يعتمد على الإنفاق الحكومي والذي مصدره إيرادات صادرات المحروقات يتميز بتحرير المبادرات الفردية عبر إشراك القطاع الخاص بشكل كبير في العملية الإنتاجية

- لا بد من توجه السياسات العامة للاستثمار نحو التغلب على تبعية الاقتصاد للموارد النفطية، وذلك بتركيز الاستثمار في المجالات التي تضمن تنويع القاعدة الإنتاجية، وتعميم التجارة الإلكترونية.

- ضرورة إتباع إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي، والابتعاد عن السياسات الظرفية والمؤقتة

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: قائمة الكتب:

- 1 - أحمد هني، العملة و النقود، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- 2 - غكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2012.
- 3 - بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2009.
- 4 - بكري كامل، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1989.
- 5 - بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2004.
- 6 - ضياء مجيد الموساوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.
- 7 - عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.

ثانياً: الأطروحات و الرسائل:

- 1 - بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2011.
- 2 - حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2005.
- 3 - خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات 1985-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012.
- 4 - دوحة سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها، أطروحة دكتوراه، علوم تجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
- 5 - سلمى مميث، اختيار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النفطية-دراسة قياسية 1986-2015، أطروحة ماستر، علوم اقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016.
- 6 - حويشي عبد الله، تقييم فعالية سياسة التخفيضات المتتالية للدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2016)، أطروحة ماستر، علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.
- 7 - زراقة محمد، أثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

قائمة المراجع

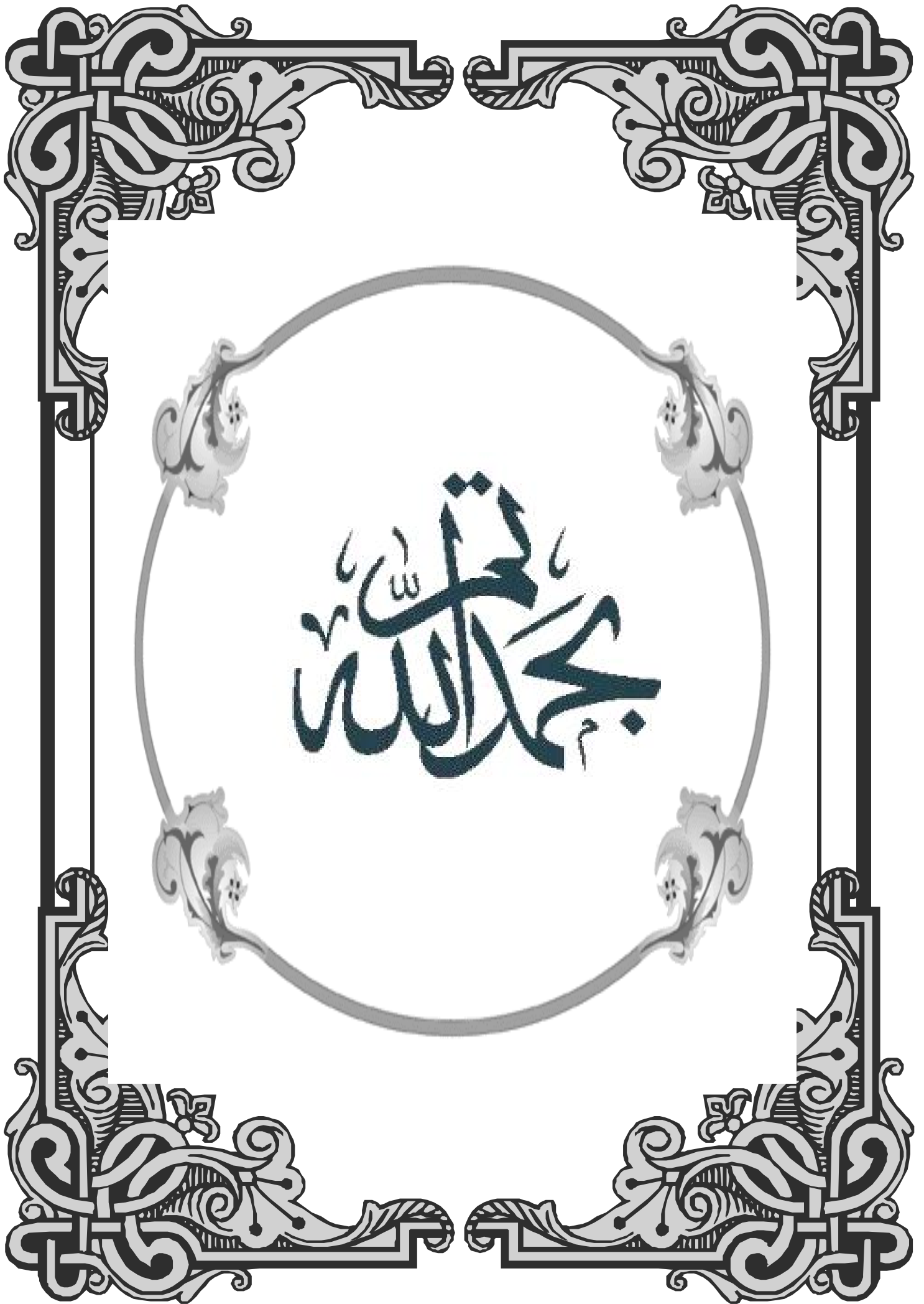
- 8 - شطباني سعيدة، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير، علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2011-2012.
- 9 - عماري علاء الدين، حكيم بوناصري، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير، مالية و نقود، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016.
- 10 - منصور سامية، دراسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف في الجزائر للفترة (1975-2013)، مذكرة ماستر أكاديمي، علوم مالية ومحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015.

ثالثا: الدوريات و المجلات:

- 1 - أ: بريري محمد أمين، مبررات و دوافع التوجه الجديد إلى أنظمة الصرف الدولية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد7، جامعة الشلف
- 2 - خليل علي، خير قدور، محاولة تحديد المؤشرات ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد18، الجزائر 2012.
- 3 - أ: شعيب بونوة، أ: خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 25، جامعة تلمسان، 2011.
- 4 - أ: بللعا أسماء، أ.د: بن عبد الفتاح دحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة أدرار، 2018.

رابعا: المواقع الإلكترونية:

- 1 - موقع بنك الجزائر www.bank.of.algerai.dz
- 2 - إحصائيات البنك العالمي: <http://databank.albankaldawli.org>



المخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة قابلية تحويل الدينار الجزائري وأثره على توازن ميزان المدفوعات، حيث تم الاعتماد على منهج الوصف والتحليل في سبيل التشخيص السليم لموضوع الدراسة من مختلف جوانبه، باعتبار أن الهدف الرئيسي للتحويل هو تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات والحصول على اقتصاد قوي و متنوع.

خلصت الدراسة إلى أن الجزائر لا تستطيع تعويم عملتها نظرا للظروف الصعبة التي تعاني منها البلاد، وأن مسألة التنويع الاقتصادي تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد، من خلال تبني إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر، تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

الكلمات المفتاحية: الدينار الجزائري، سعر الصرف، التحويل، التنويع الاقتصادي.

Abstract :

This research aims to study the convertibility of the algerian dinar and its effect on the balance of payments balance, as the method of description and analysis was adopted in order to prpperly diagnose the subject of the study in its various aspects, considering that the main goal of the conversion is to encourage export, reduce imports and obtain a strong and diversified economy.

The study concluded that Algeria cannot float its currency due to the difficult conditions that the country suffers from, and that the issue of economic diversification remains dependent on overcoming that stand in the way of economic diversification through adoption a long-term strategy for economic diversification in algeria, which includes elimination of dependency on oil resources.